

ظمان الاستثمار

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
(هيئة عربية دولية) تفتنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية

المؤسسة العربية لضمان
الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



م-المح أداء الاستثمار الأجنبي غير المباشر في الدول العربية

- 3..... الافتتاحية ■
- 4..... مجلس المساهمين ■
- 5..... مجلس الإدارة ■
- 5..... أنشطة المؤسسة ■
- 6..... دراسات ■
- 14..... مؤشرات ■

- البورصات العربية والأجنبية وتعاظم دورها في حركة الاستثمار الأجنبي
- مؤشر تنافسية السفر والسياحة
- مؤشر جاهزية البنية الرقمية

المقر الرئيسي: المقر الدائم للمنظمات العربية - ص.ب: 23568 الصفاة 13096 الكويت، دولة الكويت
هاتف: +965 24959555/000 - فاكس: +965 24959596/7
البريد الإلكتروني: research@dhaman.org

أغراض المؤسسة وأجهزتها

نشأتها:

أنشئت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في عام 1974 وباشترت أعمالها في مطلع إبريل 1975. تضم المؤسسة في عضويتها جميع الدول العربية عدا جمهورية جزر القمر الإسلامية.

أغراض المؤسسة:

وفق اتفاقية إنشائها تعمل المؤسسة على تحقيق هدفين رئيسيين:

- يتمثل الأول في توفير خدمات الضمان ضد المخاطر غير التجارية للاستثمارات العربية البينية والأجنبية المستمرة في المشاريع الإنمائية بالدول العربية. وضد المخاطر التجارية وغير التجارية لائتمان صادرات الدول العربية فيما بينها وتختلف دول العالم.

- ويتمثل الغرض الثاني في المساهمة في زيادة الوعي الاستثماري العربي من خلال مجموعة من الأنشطة المكتملة والخدمات المساندة التي تساهم في تطوير بيئة ومناخ الاستثمارات العربية وأوضاعها وإبراز الفرص الاستثمارية المتاحة وتنمية مهارات الكوادر العربية في هذا المجال.

وفي سبيل تحقيق أغراضها تقوم المؤسسة بالتمويل الكلي أو الجزئي للعمليات التي تؤمن عليها من خلال عمليات التخصيم وخصيل ديون الغير وتأمين الكفالات والتراخيص والامتيازات وحقوق الملكية الفكرية إضافة إلى المساهمة في رؤوس أموال هيئات الضمان الوطنية العامة والخاصة العربية وتملك حصص فيها وتأسس شركات المعلومات وإنشاء أو المشاركة في إنشاء صناديق استثمارية خاصة لمصلحة حكومات أو مؤسسات الأقطار المتعاقدة.

أجهزة المؤسسة:

مجلس المساهمين (الجمعية العمومية):

وهو أعلى سلطة في المؤسسة ويمثل جميع الأعضاء (دولاً وهيئات). وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها. ومن المهام التي يتولاها ضمن صلاحيات أخرى وضع السياسة العامة التي تحكم عمل المؤسسة وتفسير نصوص الاتفاقية وتعديلها وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

مجلس الإدارة:

يتألف مجلس الإدارة من ثمانية أعضاء غير متفرغين تم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات وينتخب من بين أعضائه رئيساً.

ويتولى المجلس إدارة أعمال المؤسسة وفق الصلاحيات المنصوص عليها في اتفاقية المؤسسة أو الخولة له من قبل مجلس المساهمين. وتتضمن تلك الصلاحيات ضمن مهام أخرى إقرار النظم واللوائح المالية والإدارية. إقرار برامج العمليات والبحوث المقترحة من المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها تحديداً الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة. اعتماد الموازنة التقديرية وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

أسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة:

رئيساً	سعادة الأستاذ/ ناصر بن محمد القحطاني
عضواً	سعادة الأستاذ/ إسحاق عبد الغني عبد الكريم
عضواً	سعادة الدكتور/ علي رمضان أشنبيش
عضواً	سعادة الأستاذ/ أحمد محمود الحمادي
عضواً	سعادة الأستاذ/ أحمد علي بوكشيشة
عضواً	سعادة الدكتور/ جواد ناجي حرز الله
عضواً	سعادة الأستاذ/ عبد الوهاب علي عبده
عضواً	سعادة الأستاذ/ محمد الغلبزوري

المدير العام:

سعادة الأستاذ/ فهد راشد الإبراهيم

البورصات العربية والعالمية وتعاظم دورها في حركة الإستثمار الأجنبي



يشتمل الإستثمار غير المباشر على إستثمارات محفظة الأوراق المالية بما فيها ملكية المشاريع القائمة أو المساهمة فيها أو إستثمارات الحافطة من أسهم وسندات، إضافة إلى القروض الموجهة لتمويل مشاريع إئتمانية أو إنتاجية يتجاوز أجل سدادها ثلاث سنوات.

وفي هذا الصدد، حثّ المؤسسة الجهات المسؤولة عن إحصاءات الإستثمار الأجنبي في أسواق المال العربية على مواصلة جهودها في هذا المجال من أجل إتاحة بيانات شاملة ودورية ودقيقة وفي توقيتات مناسبة، تتضمن التوزيع الجغرافي لأرصدة إستثمارات الأوراق المالية، بما يسمح بتحليلها من منظورين، أولهما: تحليل مدى التغير في مفهوم "التحيز للوطن" من منظور قرارات إستثمار مديري إستثمارات محافظ الدول العربية والأجنبية، وثانيهما: اشتقاق بيانات إستثمارات محفظة الأوراق المالية البينية العربية وما يصاحب ذلك من القدرة على اتخاذ القرارات ووضع السياسات السليمة والمؤثرة إيجاباً.

وإذ تنتهز المؤسسة هذا الفرصة لتقديم الدعوة للمستثمرين العرب من مقيمين ومغتربين، والمستثمرين الأجانب بتوجيه إستثماراتهم لدعم المنطقة العربية وفي مختلف القطاعات، من خلال توفيرها خدمات الضمان لإستثماراتهم وعائداتها ضد المخاطر التي قد تتعرض لها تلك الإستثمارات وعوائدها، تأمل أن تتواصل موجة التعافي التي تشهدها البورصات العربية خلال الفترة الراهنة بالدرجة التي تمكنها من تعويض خسائرها التي منبت بها خلال الربع الأول من العام 2011 نتيجة للأحداث السياسية الأخيرة.

والله ولي التوفيق..

فهد راشد الإبراهيم

المدير العام

لقد تعاظمت الأهمية النسبية للدور الذي تلعبه البورصات المالية العالمية في حركة رؤوس الأموال والإستثمارات حول العالم بالتزامن مع التطور العالمي في وسائل الاتصالات وسرعة نقل المعلومات والانفتاح المتزايد لأسواق المال العالمية وتحسن وسائل الربط بينها، وتشير بيانات أحدث تقرير لإتحاد البورصات العالمية إلى بلوغ القيمة السوقية لنحو 52 سوقاً مالياً عالمياً، من بينها 4 أسواق عربية (السعودية ومصر والأردن والمغرب) نحو 61 تريليون دولار وفقاً للمركز في نهاية أبريل 2011 مقابل 57 تريليون دولار بنهاية ديسمبر 2010، أي حققت معدل نمو بلغ 7% خلال الشهور الأربعة الأولى من العام الجاري 2011.

بين أدوات حقوق الملكية وسندات الدين.

كذلك تشير بيانات موازين المدفوعات لـ 12 دولة عربية، توافرت عنها البيانات، إلى ارتفاع تدفقات إستثمارات الأجانب في محفظة الأوراق المالية لديها خلال العام 2010، بمعدل 62% لتصل إلى 20.2 مليار دولار مقابل 12.5 مليار دولار (تمثل بيانات 16 دولة عربية خلال العام 2009). واستناداً لقاعدة بيانات صندوق النقد العربي المتعلقة بتعاملات الأجانب في أسواق الأوراق المالية العربية، تراوحت حصص مساهمة المستثمرين الأجانب في إجمالي القيمة السوقية لأسواق المال العربية ما بين 8.4% بالنسبة لسوق الكويت ونحو 50% لسوق عمان، كما تراوحت نسبة مساهمة الأجانب في إجمالي تعاملات السوق خلال العام 2010 ما بين 6.5% بالنسبة للسوق السعودي ونحو 44% بالنسبة لسوق دبي.

وإدراكاً منها للأهمية المتزايدة لهذا النوع من التدفقات الرأسمالية، وحرصاً منها على نهج التطوير بما يتواءم مع الاحتياجات البحثية الخاصة بالإستثمار الدولي ومنظومة السياسات الاقتصادية الداعمة له، تقدم المؤسسة من خلال هذا العدد من نشرتها الفصلية، وللمرة الأولى، دراسة متواضعة لمكونات الإستثمارات الأجنبية غير المباشرة مع التركيز على الإستثمارات الأجنبية في الأسواق العربية للأوراق المالية، لاسيما مع الدور المهم لأسواق المال العربية في استقطاب كافة أنواع تدفقات رؤوس الأموال الدولية والتوقعات بتنامي هذا الدور خلال الفترة المقبلة، كما تخطط المؤسسة لإضافة باب بغرض متابعة تطورات الإستثمارات الأجنبية غير المباشرة في الدول العربية بشكل دوري في تقريرها السنوي مناخ الإستثمار في الدول العربية ابتداءً من تقرير العام 2010.

وبأني اهتمام المؤسسة بهذا النوع من الإستثمارات كونها تقدم خدمات ضمان الإستثمار الأجنبي بشقيه المباشر وغير المباشر في الدول العربية ضد المخاطر غير التجارية حيث

وبغرض تسليط الضوء بصورة أكثر واقعية على مدى أهمية دور نضج البورصات المالية وعلاقتها بتوفير التمويل اللازم للمشاريع المحلية والتراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي، ربما كان من المناسب الإشارة إلى التزايد المتسارع للأهمية النسبية لأسواق المال حول العالم لدرجة بلوغها في دولة مثل هونغ كونغ ما نسبته 1200% من ناتجها المحلي الإجمالي، بينما ارتفعت هذه النسبة في دول منطقتنا العربية، مسجلة أعلاها في الأردن بنحو 114% من الناتج بنهاية عام 2010.

كما تصاعد وبشكل متواز دور تلك الأسواق في جذب الإستثمارات الأجنبية لدرجة أنها بلغت نحو 95% من إجمالي القيمة السوقية في بعض الأسواق حول العالم، وذلك على الرغم من اقتصار نسبة الشركات الأجنبية المدرجة في الأسواق الـ 52 المشار إليها على 7% فقط من إجمالي عدد الشركات المدرجة، أي بنحو 3065 شركة أجنبية من إجمالي عدد الشركات البالغ 45.5 ألف شركة.

ولا تختلف الصورة كثيراً على المستوى العربي، حيث تنامت أهمية الإستثمارات غير المباشرة في حركة رؤوس الأموال الواردة إلى و/أو الصادرة من الدول العربية في الآونة الأخيرة وخصوصاً إستثمارات محفظة الأوراق المالية ولاسيما الشق الخاص بالإستثمارات الأجنبية في أسواق المال العربية بالتزامن مع ارتفاع القيمة السوقية لتلك الأسواق إلى 983 مليار دولار بنهاية عام 2010 لنحو 1441 شركة مدرجة في تلك الأسواق.

ووفق بيانات تقرير المسح المجمع لأرصدة إستثمارات محفظة الأوراق المالية في الخارج الذي ينفذه صندوق النقد الدولي، على أساس سنوي منتظم، بلغت أرصدة إستثمارات محفظة أربع دول عربية فقط (مصر ولبنان والبحرين والكويت) في الخارج نحو 78.3 مليار دولار بنهاية العام 2009، وفي المقابل بلغت الإستثمارات الأجنبية في محفظة الأوراق المالية الواردة إلى 19 دولة عربية نحو 75.5 مليار دولار توزعت مناصفة ما

الاجتماع السنوي لمجلس مساهمي المؤسسة في إطار الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية

في شأن نتائج نشاط المؤسسة في مجال تأمين ائتمان التجارة الداخلية. موضحاً ما تم إنجازه من أعمال تنفيذية في برنامج تأمين التجارة الداخلية. مبيناً الأسس والضوابط والاحتياجات الفنية والمالية والبشرية المستخدمة فيه. وما تم تحقيقه من اتفاقيات إعادة تأمين وعقود مباشرة في مجال التجارة الداخلية. وبذلك أخذ المجلس علماً بضموى هذا التقرير منتهياً إلى الثناء على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على ما تم تنفيذه.

ووافق المجلس على تعيين أعضاء مجلس إدارة جديد من مثلي الدول صاحبة الحق في تسمية السادة أعضاء مجلس الإدارة لدورته الرابعة ولمدة ثلاث سنوات عن الفترة من (2011-2014). وتلك الدول هي:

- 1 - المملكة العربية السعودية (عضو دائم).
- 2 - دولة الكويت (عضو دائم).
- 3 - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى (عضو دائم).
- 4 - دولة الإمارات العربية المتحدة (عضو دائم).
- 5 - دولة قطر (مجموعة الخليج - عضو غير دائم).
- 6 - دولة فلسطين (مجموعة المشرق العربي - عضو غير دائم).
- 7 - الجمهورية اليمنية (مجموعة وادي النيل وجنوب الجزيرة العربية والقرن الأفريقي - عضو غير دائم).
- 8 - المملكة المغربية (مجموعة المغرب العربي - عضو غير دائم).

وأن يسري في حقهم في شأن تحديد مكافآتهم قرار مجلس المساهمين رقم (6) لسنة 2008. موجهاً الشكر لأعضاء مجلس الإدارة السابقين على ما قدموه من جهود متميزة خلال فترة ولايتهم بالمجلس.

وفي الختام وافق مجلس المساهمين على عقد الدورة القادمة له في الموعد والمكان اللذين تعقد فيهما الاجتماعات السنوية للهيئات المالية العربية. وقرر توجيه الشكر إلى الجمهورية العربية السورية حكومة وشعباً على الحفاوة وحسن الاستقبال لاستضافة أعمال هذه الدورة. وإلى مجلس الإدارة السابق والمدير العام والعاملين بالمؤسسة على ما بذلوه من جهد في سبيل تحقيق ما تم إنجازه.

المعرفة الاستثمارية ومناخها في الدول العربية. وذلك من خلال ما أصدرته من تقرير سنوي خاص بمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2009 والذي يشهد اهتماماً بالغاً واستحساناً متواصلًا من كافة الأوساط الاستثمارية. إضافة إلى ما أصدرته المؤسسة خلال هذا العام 2010 من أعداد أربعة لنشرتها الفصلية «ضمان الاستثمار» والتي تناولت من خلالها عدداً من الموضوعات المتعلقة بصناعة ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في العالم بشكل عام والدول العربية بشكل خاص مسترشدة في ذلك بالدراسات والإحصائيات والمؤشرات الدولية التي ترصد مناخ الاستثمار وبيئة ممارسة الأعمال وآلياته في المنطقة العربية. مضيفاً أن المؤسسة قامت بتحميل كافة هذه الإصدارات على موقعها الشبكي باللغتين العربية والإنجليزية وجار حالياً إطلاق نسخة الموقع باللغة الفرنسية.

كما استعرض الخطاب موجودات المؤسسة. كما في 31 ديسمبر 2010. والتي بلغت 354,494,337 دولاراً أمريكياً. توزعت بصورة أساسية بين الاستثمارات بنسبة 67% والنقدية 28% وموجودات أخرى بنسبة 5%. كما بلغت حقوق المساهمين وفقاً للمركز في 31 ديسمبر 2010 مبلغ 317,710,071 دولاراً أمريكياً. وفيما يتعلق بالدخل والإنفاق فقد بلغ الدخل من نتائج الضمان والفوائد على السندات والودائع والإيرادات الأخرى 11,258,719 دولاراً أمريكياً. كما أظهرت نتائج أعمال السنة 2010 صافي أرباح قدره 10,827,826 دولاراً أمريكياً. كما أفاد سعادته بأن المؤسسة حافظت على تصنيفها الائتماني بدرجة «AA» الصادر من إحدى أبرز وكالات التصنيف العالمية «Standard & Poor's».

وقد وجه سيادته في ختام خطابه الشكر باسم مجلسي المساهمين والإدارة إلى مدير عام المؤسسة والعاملين فيها على ما بذلوه من جهد خلال العام. وإلى دولة الكويت (مقر المؤسسة) على ما تقدمه من عون ومساعدة.

وأخذ المجلس علماً بتقرير مكتب التدقيق الخارجي عن السنة المالية المنتهية في 2010/12/31 وأعتمده. كما اعتمد تقرير مجلس الإدارة للسنة 2010 عن أعمال المؤسسة وصادق على الميزانية العمومية وحسابات الإيرادات والمصروفات على النحو الذي قدمت به.

ولما لم تكن هناك مأخذ من المجلس على أعمال مكتب التدقيق الحالي فقد قرر المجلس إعادة تعيين المدققين الحاليين - مكتب أرنست ويونغ (العبان والعصيمي وشركاهم) - كمدققين خارجيين لحسابات المؤسسة للسنة المالية 2011 بذات أتعابهم السابقة.

واستعرض السيد مدير عام المؤسسة تقريراً

عقد مجلس مساهمي المؤسسة دورته الثامنة والثلاثين في مدينة دمشق بالجمهورية العربية السورية يوم الأربعاء الموافق 6 نيسان (أبريل) 2011. بحضور مندوبي الدول والهيئات الأعضاء في المؤسسة. كما حضر الاجتماع السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة. وشارك في الاجتماع السيد مدير عام المؤسسة. وقد افتتحت أعمال الدورة في تمام الساعة العاشرة صباحاً حيث ترأس الاجتماع سعادة رئيس وفد المملكة المغربية بصفته رئيس المجلس في دورته السابقة. متوجهاً بالشكر إلى الجمهورية العربية السورية رئيساً وحكومة وشعباً على الحفاوة وحسن الاستقبال واستضافة أعمال هذه الدورة. وقد تم إقرار بنود جدول أعمال المجلس. وطبقاً لأحكام الفقرة (3) من المادة (10) من اتفاقية إنشاء المؤسسة وإعمالاً للقواعد الإجرائية الخاصة بمجلس المساهمين الصادرة بموجب القرار رقم (2) لسنة 1974. تم اختيار الجمهورية الإسلامية الموريتانية. كونها تأتي في الترتيب الأبجدي بعد المملكة المغربية. لرئاسة الدورة الحالية «الثامنة والثلاثين» لمجلس المساهمين. ويكون رئيس وفد الجمهورية اليمنية نائباً لرئيس المجلس الحالي. وقد ألقى سعادة الأستاذ ناصر بن محمد القحطاني رئيس مجلس الإدارة خطاباً استهلته بتوجيه الشكر لفخامة رئيس الجمهورية العربية السورية حكومة وشعباً لحسن الرعاية وكرم الضيافة. متناولاً من خلال خطابه ما بلغته القيمة الإجمالية لمحفظة عقود الضمان في نهاية عام 2010 حوالي 1,197 مليار دولار أمريكي. حيث استفاد من نشاط المؤسسة التأميني مستثمرون ومصدرون من إحدى عشرة دولة عربية وعدد من البنوك الأجنبية المشتركة القيمة خارج مزار الدول العربية. ليصل عدد الدول المستضيفة للاستثمار والمستفيدة من نشاط المؤسسة (52) دولة. وقد بلغت إيرادات أقساط الضمان خلال العام 2010 ما قيمته 7.2 مليون دولار أمريكي. بزيادة بلغ معدلها 112% عن العام 2009. وفي حين بلغت قيمة التعويضات المدفوعة عن مخاطر تجارية حوالي 36 ألف دولار أمريكي. وبلغت القيمة التراكمية لعقود المؤسسة منذ إنشائها وحتى نهاية عام 2010 حوالي 6.4 مليار دولار أمريكي. وقد أشار سيادته إلى أن الأحداث السياسية الجارية في الوطن العربي سيكون لها تأثير مباشر على حجم نشاط المؤسسة في عام 2011 سواء من حيث حجم العمليات المتوقع تحقيقها أو من حيث الإيرادات الإجمالية المحتمل تحقيقها. وهو ما استدعى من إدارة المؤسسة التنفيذية بتوجيه من مجلس الإدارة مراعاة التقييم الدائم والحديث لأوضاع الدول التي تشهد مثل هذه الأحداث.

ثم تناول مدى سعي وحرص المؤسسة على نشر

الاجتماعان الثاني والثالث لمجلس إدارة المؤسسة لسنة 2011

القيمة الإجمالية لعقود الضمان السارية كما في 2011/4/30 نحو 1,124 مليار دولار وذلك بزيادة بلغت 2.83% عن العام الماضي موزعة بنسبة 38.2% لعقود ضمان الاستثمار ونسبة 61.8% لعقود تأمين ائتمان الصادرات والتجارة الداخلية.

كما أستعرض المجلس المذكرة المتعلقة بأخر المستجدات التنفيذية لخطة المؤسسة الإستراتيجية عن الفترة (2007-2014) والمعتمدة من قبل مجلس مساهمي المؤسسة بقراره رقم (4) لسنة 2007. وما قامت به إدارة المؤسسة من مستجدات لتنفيذ مختلف مكوناتها وتوزيع مهمات التنفيذ والمتابعة على المختصين بالمؤسسة. وما تم إنجازها من خطوات تنفيذية في سبيل تطبيق هذه الخطة على الوجه الأمثل في ضوء الظروف والأحداث السياسية الجارية بالدول العربية. مشيدا بما تم تحقيقه في هذا الخصوص.

وقد تقرر عقد الاجتماع الرابع لعام 2011 يوم الخميس الموافق 10 نوفمبر (تشرين ثاني) 2011 وذلك بمقر المؤسسة في دولة الكويت.

وطلبت الضمان الواردة للمؤسسة من مصدرين ومؤسسات مالية من (12) دول عربية خلال فترة التقرير. والتي تتضمن 113 طلباً لتأمين الصادرات والتجارة الداخلية. بقيمة إجمالية تبلغ 339.7 مليون دولار. وطلباً لضمان استثمار مشروع بقيمة مليون دولار. بالإضافة إلى بنك صالح للضمان بجمهورية مالطا.

وقد بلغت القيمة الإجمالية لعمليات التأمين خلال فترة التقرير حوالي 273,1 مليون دولار. وذلك بزيادة بلغت 27.4% عن قيمة عمليات ذات الفترة من العام الماضي 2010. علماً بأن هذه القيمة لا تشمل حصة المؤسسة من اتفاقيات إعادة التأمين بالحخص النسبية والاختيارية الواردة للمؤسسة والبرمة مع بعض هيئات التأمين الوطنية العربية والبالغة سبع اتفاقيات بقيمة 46.8 مليون دولار.

هذا وقد بلغت إيرادات عمليات التأمين خلال فترة التقرير نحو 1,21 مليون دولار بزيادة نسبتها 27.5% عن الفترة ذاتها من العام السابق. علماً بأن المؤسسة لم تقم بدفع أية تعويضات خلال فترة التقرير. وبذلك تبلغ

عقد مجلس الإدارة اجتماعه الثاني لعام 2011 يوم الأربعاء الموافق السادس من أبريل لعام 2011 في العاصمة السورية دمشق برئاسة سعادة السيد/ ناصر القحطاني رئيس المجلس وبحضور السادة أعضاء المجلس. والسيد/ فهد راشد الابراهيم المدير العام للمؤسسة. متناولاً بنود مشروع جدول أعماله. ومتابعة القرارات الصادرة عن مجلس المساهمين لدورته الثامنة والثلاثين.

كما تم عقد الاجتماع الثالث لمجلس إدارة المؤسسة لسنة 2011 يوم الخميس 16 يونيو 2010 في مقر المؤسسة - بدولة الكويت. وقام بأعمال أمانة سر المجلس السيد ممدوح حسن الدش المستشار القانوني بالمؤسسة. وخلالها أخذ المجلس علماً بكافة أنشطة المؤسسة خلال الفترة من 2011/1/1 وحتى 2011/4/30. وأشاد بالنتائج التي حققتها المؤسسة خلال تلك الفترة لاسيما فيما يتعلق بنتائج عمليات التأمين والأنشطة المكتملة والخدمات المساندة والتقارير المالي.

كما اطلع المجلس على جميع استفسارات

أنشطة المؤسسة

عمليات الضمان:

على صعيد عمليات تأمين ائتمان الصادرات خلال الربع الثاني (أبريل «نيسان» - يونيو «حزيران») عام 2011. تسلمت المؤسسة 72 طلباً لتأمين ائتمان صادرات من شركات عربية مصدرة تنتمي إلى 11 دولة عربية. كما بلغ عدد عقود تأمين وائتمان الصادرات المبرمة 21 عقداً بقيمة تزيد عن 263 مليون دولار أمريكي تقريباً.

الجهود التسويقية:

الزيارات الميدانية:

اجتمع وفد من المؤسسة مع ممثلين حكوميين من جمهورية السودان خلال شهر مايو (أيار) 2011 وذلك لتباحث مواضيع تتعلق بعمليات الضمان التي أبرمتها المؤسسة.

أوفدت المؤسسة أحد ممثليها لرواندا خلال شهر يونيو (حزيران) 2011 وذلك في إطار عملية اكتتاب مخاطر تأمين ائتمان مشروع إنشاء شبكة كهرباء من قبل إحدى الشركات العربية في الدول الأعضاء.

المهام التسويقية:

نفذت المؤسسة العديد من المهام التسويقية خلال الفترة. شملت:

- مهمة تسويقية في المملكة الأردنية الهاشمية. خلال شهر أبريل (نيسان) 2011.

السكرتارية التنفيذية لاتحاد أمان الذي يضم هيئات ضمان ائتمان صادرات من الدول الأعضاء في المؤسسة ومنظمة المؤتمر الإسلامي دورة تدريبية بعنوان "اكتتاب مخاطر البنوك والشركات" وذلك في مدينة دبي خلال شهر أبريل (نيسان) 2011.

كما شاركت المؤسسة خلال الفترة في عدة فعاليات خارجية شملت:

- منتدى "الأعمال الألماني العربي الرابع عشر". الذي عقد في ألمانيا خلال شهر مايو (أيار) 2011 واستعراض خدمات المؤسسة في مختلف المجالات ولاسيما ضمان الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية.
- اجتماعات "نادي براغ" السنوية والتي عقدت في تايلاند خلال الفترة 29 مايو (أيار) 2011 - أول يونيو (حزيران) 2011 وذلك للوقوف على مستجدات وتطورات نشاط تأمين ائتمان الصادرات والاستثمار في مختلف دول العالم.
- مؤتمر "التجارة والاستثمار في المنطقة" الذي نظمه شركة Exporta في العاصمة اللبنانية: بيروت. خلال شهر يونيو (حزيران) 2011. وذلك لبحث تطور أنشطة الضمان والتمويل للتجارة في المنطقة.

تم خلالها زيارة عدد من المؤسسات المالية والشركات المصدرة لتعريفها بخدمات المؤسسة وميزاتها التأمينية.

اجتماعاً مع إحدى الجهات المالية في قطر. خلال شهر أبريل (نيسان) 2011. بغرض بحث أوجه التعاون في مجال تأمين عمليات تمويل التجارة.

مهمتين تسويقيتين في المملكة العربية السعودية. كانت الأولى في العاصمة الرياض خلال شهر أبريل (نيسان) 2011. والثانية تمت بمدينة جدة خلال شهر يونيو (حزيران) 2011. من خلال زيارة عدد من المؤسسات المالية والشركات السعودية المصدرة لتعريفها بخدمات المؤسسة وميزاتها التأمينية.

مهمة تسويقية لدولة الإمارات العربية المتحدة. خلال شهر مايو (أيار) 2011. حيث تم زيارة عدد من المؤسسات المالية والشركات المصدرة لمناقشة سبل التعاون بين المؤسسة وهذه الجهات.

مهمة تسويقية للجمهورية اللبنانية. خلال شهر مايو (أيار) 2011. تم خلالها زيارة عدد من المؤسسات المالية والشركات المصدرة لتعريفها بخدمات المؤسسة وميزاتها التأمينية.

الندوات والمؤتمرات:

نظمت المؤسسة خلال الفترة بصفتها

ملاحج أداء الإستثمار الأجنبي غير المباشر في الدول العربية

ويتخذ دليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات وخبراء أجهزة الإحصاء القطرية نسبة الـ 10% المذكورة. كمعيار دولي للتفرقة بين الاستثمار المباشر والأنواع الأخرى من التدفقات الرأسمالية. وذلك بهدف تسهيل عمليات المقارنة الدولية لإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تنشرها الدول حول العالم.

المستثمر المباشر: قد يكون فرداً أو مؤسسة خاصة أو عامة، مساهمة أو غير مساهمة، أو مجموعة أفراد أو مؤسسات تصرف كوحدة واحدة، أو حكومات أو وكالات حكومية، أو مؤسسات لإدارة أموال الشركات، أو مؤسسات استثمار تنموي أو غيرها من المنظمات التي تخوِّ جزئاً ما من ملكية مؤسسات استثمار مباشر في دولة خلاف دولة إقامة المستثمر المباشر. وجدير بالذكر أن المجموعة المرتبطة، سواء كانت تتألف من أفراد أو شركات، تتمتع بنفوذ في مؤسسة الاستثمار المباشر يتناسب مع نسبة ملكيتها التي لا تقل عن 10%. ويعد هذا النفوذ في حكم نفوذ المستثمر المباشر الفرد الذي يتمتع بنفس نسبة الملكية.

تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس صافٍ: حيث يتم تسجيل تدفقات الاستثمار المباشر خلال فترة زمنية عادة ما تكون عاما (التدفقات الدائنة أو الواردة مثل: شراء أدوات حقوق ملكية، مطروحا منها التدفقات المدينة مثل سحب المستثمر جزءاً من رأسماله الأصلي الذي سبق ضخه في فترات سابقة). وهو ما يفسر ظهور بيان تدفقات الاستثمار المباشر الواردة إلى دولة ما سالبا خلال بعض السنوات.

مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر: وفقاً للمعايير الدولية التي حدتها منهجية إعداد وتجميع إحصاءات ميزان المدفوعات في الدليل الصادر عن صندوق النقد الدولي تتكون من البنود التالية:

1. استثمارات رؤوس الأموال من قبل غير المقيمين في شكل تدفقات للاستثمار المباشر في إقامة المصانع والمؤسسات والشركات، ويشترط أن تكون نسبة التملك لا تقل عن 10% من رأس مال مؤسسات الاستثمار المباشر سواء كانت مساهمات مالية أو عينية.
2. استثمارات في أدوات حقوق الملكية Equity Capital عن طريق الشراء من سوق المال لأسهم وسندات ملكية الشركات التي تطرح في البورصة ويشترط أن تكون النسبة 10% من حقوق الملكية فأكثر. وفي حال حيازة غير المقيم لحصة سابقة تقل عن 10% من ملكية المؤسسة كاستثمارات محفظة الأوراق المالية، ثم شراء حيازات إضافية بحيث يصل إجمالي حيازته إلى الحد الذي يؤهلها للتغيير من وضعية استثمارات المحافظة إلى

مع التطور العالمي والانفتاح المتزايد للأسواق العربية على العالم الخارجي تزايدت أهمية الاستثمارات غير المباشرة في حركة رؤوس الأموال الواردة إلى الدول العربية أو الصادرة عنها وخصوصاً ما يتعلق باستثمارات محفظة الأوراق المالية ولاسيما الشق الخاص بالاستثمارات الأجنبية في أسواق المال العربية.

وإدراكاً من المؤسسة لتلك الأهمية المتزايدة تحوّل من خلال هذا العدد من نشرتها الفصلية تقديم دراسة مفصلة لمكونات الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة مع التركيز على الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في أسواق الأوراق المالية العربية لعامي 2009 و2010 مع محاولة استشراف آفاق المستقبل بالنسبة لعام 2011.

تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر ومكوناته

وفقاً لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات (الطبعة السادسة) الصادر في مارس 2007 عن صندوق النقد الدولي وكذلك طبقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو: ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر).

1. المؤسسات التابعة أو المنتسبة، حيث يملك المستثمر غير المقيم أكثر من 50% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية، ويحتفظ بحق تشكيل أو تغيير أعضاء مجلس إدارة مؤسسة الاستثمار المباشر.

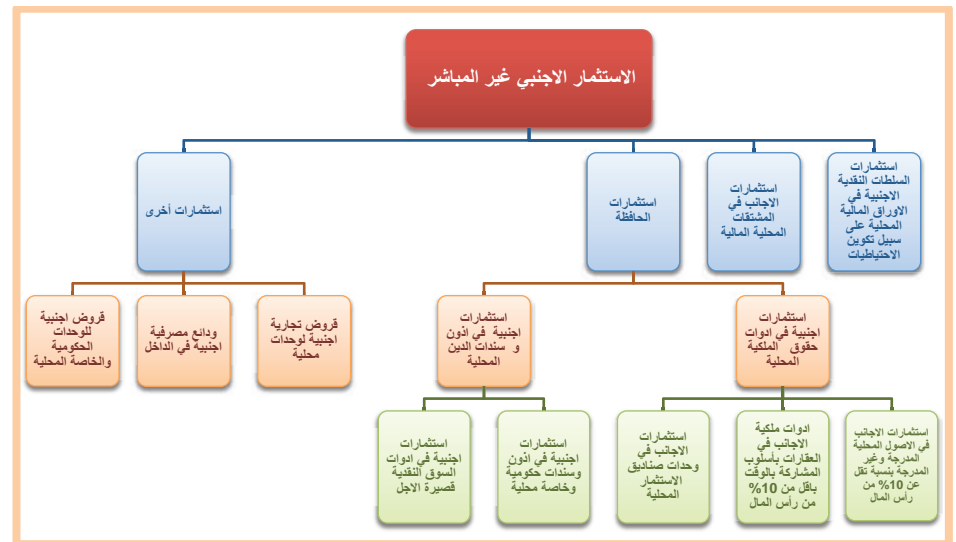
2. المؤسسات الزميلة، حيث يملك المستثمر غير المقيم من 10% - 50% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لمؤسسة الاستثمار المباشر.

3. الفروع، وهي مؤسسات غير مساهمة مملوكة بالكامل أو بالشراكة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مع طرف ثالث غير مقيم. وتأخذ الفروع أحد الأشكال التالية:

- فرع دائم أو مكتب تمثيل للمستثمر الأجنبي.
- شركة غير مساهمة مملوكة بالمشاركة بين عدد من المستثمرين الأجانب.
- أراض أو مبان أو وحدات سكنية أو معدات غير منقولة مملوكة مباشرة لمستثمر أجنبي مقيم.
- معدات منقولة تعمل داخل اقتصاد بخلاف اقتصاد إقامة المستثمر الأجنبي لفترة زمنية تصل إلى عام على الأقل (مثل السفن، الطائرات، ومعدات التنقيب عن النفط والغاز).

والمصلحة الدائمة هي علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة، ويشمل الاستثمار المباشر أيضاً جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة، وجميع المعاملات التي تؤدي إلى إنشاء أو إلغاء استثمارات أو الحفاظ على استثماراتها أو إلى توسيع نطاقها أو تصفيتها.

مؤسسة الاستثمار المباشر: هي مؤسسة مساهمة أو غير مساهمة يملك فيها المستثمر المباشر المقيم في اقتصاد آخر نسبة 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في حالة



دراسات

الفائدة والوقت المتبقي من أجل الاستحقاق. ومن أمثلتها أذون الخزانة قصيرة الأجل الصادرة بمقتضى تسهيلات إصدار الأذون. والأوراق التجارية وأوراق التمويل والقبول المصرفي. وشهادات الإيداع القابلة للتداول.

2. استثمارات الأجانب في المشتقات المالية في الداخل:

بند المشتقات المالية يمثل أوراقاً وصكوكاً قابلة للتداول والتبادل والمتاجرة ضمن معاملات البورصات الدولية وكان أحد بنود استثمارات محفظة الأوراق المالية وذلك وفقاً لتوصيات الطبعة الخامسة لدليل منهجية إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي في 1993. لكن مع صدور الطبعة السادسة لهذا الدليل في يناير 2010، تم فصله في بند مستقل بذاته. وهذا النوع من الاستثمارات يعتبر محدوداً للغاية في المنطقة العربية نظراً لندرة التعامل عليه دولياً من قبل المستثمرين الأجانب في البورصات العربية.

وضعية الاستثمار المباشر (10% أو أكثر). فلا تسجل كعمالة استثمار مباشر إلا الخيانات الإضافية فقط.

3. معاملات الدين بين الشركات الأم من ناحية والمؤسسات التابعة والزميلة والفروع من جهة أخرى بما فيها إقراض أو اقتراض الأموال (سندات الدين وائتمان الموردين).
4. قيام غير المقيمين بإعادة الاستثمار للأرباح والفوائد الناجمة عن أعمال مؤسسات الاستثمار المباشر والتي لم يتم توزيعها أو تحويلها للخارج.
5. استثمارات غير المقيمين في شراء الأراضي والمباني بواسطة المستثمر الأجنبي.
6. استثمارات غير المقيمين في التنقيب أو استخراج الموارد الطبيعية مثل البترول والغاز والمعادن.... الخ.

ورغم أن هذا المفهوم أو التعريف الدولي يستخدم كأساس في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات. وكذلك البيانات الواردة في التقارير الدولية أو الإقليمية. فإنه ليس بالضرورة أن يتطابق هذا التعريف مع البيانات الواردة من الدول حول العالم في تقرير الاستثمار العالمي الذي يصدر سنوياً عن الأكتاد أو من الدول العربية في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الذي يصدر سنوياً عن المؤسسة. فما زال العديد من الدول يعتمد تعريفات أخرى:

مكونات الاستثمار الأجنبي غير المباشر

ويمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي غير المباشر وفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها إلى 4 أقسام رئيسية. تتفرغ بدورها إلى عدد من الأقسام الفرعية كما يلي:

1. استثمارات الأجانب في محفظة الأوراق المالية في الداخل:

استثمارات محفظة الأوراق المالية. هي معاملات مالية تتم عبر الحدود الدولية تغطي بنوداً عديدة أبرزها: الأوراق والأدوات المالية المتداولة في الأسواق المالية المحلية المنظمة. الأوراق المالية غير المتداولة والصادرة عن الحكومات أو الكيانات المحلية وكذلك الأدوات المالية المتداولة في أية أسواق مالية خارجية أخرى. ومنها: إصدارات الحكومات والكيانات الاقتصادية والمالية العربية لسندات بعملة أجنبية في أسواق المال العالمية على أن يكتب فيها أو يحوزها مستثمرون أجانب. وتنقسم العناصر الرئيسية لاستثمارات الحافظة القابلة للتداول والاتجار في الأسواق المنظمة وغيرها من الأسواق المالية إلى:

1.1 استثمارات الأجانب في أدوات حقوق الملكية:

تشمل أدوات حقوق الملكية كافة الأدوات والصكوك التي تثبت حق مالكها أو حاملها في جزء من

القيمة المتبقية للمؤسسات المساهمة بعد خصم استحقاقات كل الدائنين. وتتضمن ما يلي:

- استثمارات الأجانب بالعملة الأجنبية في الأوراق المالية غير المدرجة وكذلك المدرجة في الأسواق العربية للأوراق المالية بشرط أن تقل عن 10% من رأس مال المشروع أو قوته التصويتية.
- أدوات حقوق الملكية التي تمثل حق ملكية سكن عقاري بأسلوب المشاركة بالوقت بشرط أن تقل عن 10% من الإجمالي أو من قوة التصويت في إدارة هذه العقارات.
- استثمارات الأجانب في وحدات صناديق الاستثمار المحلية بأنواعها سواء صناديق الملكية الخاصة أو رأس المال المغامر أو صناديق التحوط.

2.1 استثمارات الأجانب في سندات وأذون الدين:

تمثل سندات وأذون الدين أدوات تعطي حاملها. عادة. حقاً غير مشروط في الحصول على دخل نقدي ثابت أو دخل نقدي متغير يتحدد عن طريق التعاقد. وباستثناء السندات الدائمة. تعطي السندات الأخرى لحاملها حقاً غير مشروط في مبلغ ثابت كسداد لأصل الدين في تاريخ أو تواريخ محددة. ويشمل ذلك الأسهم الممتازة التي لا تعطي لحاملها حق الحصول على جزء من القيمة المتبقية الموزعة للمؤسسة المساهمة عند تصفيتها. والسندات القابلة للتحويل إلى أدوات حقوق ملكية. والسندات ذات تواريخ الاستحقاق الاختيارية التي يحل آخر موعد لها مرور عام على تاريخ إصدارها. وتتضمن هذه الفئة أيضاً شهادات الإيداع القابلة للتداول ذات آجال السداد التي تزيد على عام واحد. والسندات ذات العملة المزدوجة. والقسائم الصفرية وغيرها من السندات المحصومة بنسب كبيرة. والسندات ذات السعر المعوم. والسندات المرهونة بأرقام قياسية. والأوراق المالية المضمونة بأصول مثل التزامات الدين العقاري المضمونة برهن وشهادات المشاركة وهذا البند يشمل ما يلي:

• استثمارات الأجانب بعملة أجنبية في سندات وأذون حكومية عربية متوسطة وطويلة الأجل وكذلك استثماراتهم في الأدوات المالية الصادرة عن كيانات اقتصادية محلية (شركات وبنوك) في أسواق المال العالمية.

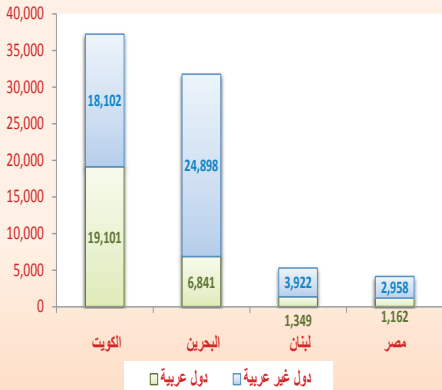
• استثمارات الأجانب في مختلف أدوات السوق النقدية الصادرة عن الحكومات لأجل قصيرة لمدة عام فأقل وهي أدوات عادة ما تعطي لحاملها حقاً غير مشروط في الحصول على مبلغ نقدي ثابت منصوص عليه. وفي تاريخ محدد. وعادة ما يجري تداول هذه الأدوات في الأسواق المنظمة. بخصم يعتمد على سعر

جدول (1): أرصدة استثمارات 4 دول عربية في محفظة الأوراق المالية في الخارج بنهاية ديسمبر 2009

الدول المستثمرة	للاستثمارات المصنفة بالدول		النسبة في الدول العربية
	إجمالي	عربية	
	مليار دولار	بإثبات	%
الكويت	37,203	18,102	51
البحرين	31,739	24,898	22
لبنان	5,271	3,922	26
مصر	4,120	2,958	28
الإجمالي	78,333	49,880	36

المصدر: صندوق النقد الدولي. نتائج المسح المنسق لأرصدة أصول استثمارات محفظة الأوراق المالية في الخارج للعام 2009. وبحوث ضمان.

أرصدة استثمارات 4 دول عربية في محفظة الأوراق المالية في الخارج بنهاية ديسمبر 2009



دراسات

جدول (3): أرصدة استثمارات الأجانب في محفظة الأوراق المالية في الدول العربية			
الدولة	2008	2009	الفرق
الإمارات	21,190	22,713	1,523
قطر	6,735	10,104	3,369
البحرين	9,623	8,889	(733)
السعودية	9,714	8,495	(1,219)
مصر	10,778	8,304	(2,474)
تونس	3,953	4,186	233
لبنان	2,040	3,404	1,364
الكويت	3,569	2,718	(851)
المغرب	3,164	2,074	(1,089)
الأردن	1,580	1,546	(34)
العراق	893	1,333	439
سلطنة عمان	698	645	(53)
السودان	291	344	54
الجزائر	76	196	120
سورية	69	195	126
اليمن	101	107	5
جيبوتي	14	103	88
موريتانيا	5	83	78
ليبيا	23	37	14
إجمالي الدول العربية	74,516	75,476	960

المصدر: صندوق النقد الدولي. نتائج المسح المنسق لأرصدة أصول استثمارات محفظة الأوراق المالية في الخارج للعام 2009. وبحوث ضمان.

مقابل استثمار الكويت 3.5 مليار دولار فيها بأهمية نسبية اقتصر على 10% من الإجمالي. وفي حين لم تستثمر الكويت ولبنان في أوراق مالية صادرة عن المؤسسات والمنظمات الدولية. تشير البيانات إلى حيازة المستثمرين المقيمين في كل من البحرين ومصر لأوراق مالية صادرة عن تلك المنظمات.

ونظراً لأن تعاملات محفظة الأوراق المالية تتميز بسرعة تغير مراكزها وتداولاتها فمن المتوقع أن تتغير هذه الأرصدة وفقاً للمركز في تواريخ حديثة عن مركزها المعروض بنهاية عام 2009.

75.5 مليار دولار استثمارات أجنبية في محفظة أوراق 19 دول عربية بنهاية عام 2009

يمكن استخلاص أرصدة استثمارات الأجانب (غير المقيمين) في محفظة الأوراق المالية في الدول العربية من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي بشأن استثمارات الدول الرئيسية في محافظ الأوراق المالية حول العالم بنهاية 2009.

ويمثل الجدول رقم (2) مصفوفة أرصدة استثمارات

لقياس حركة التدفقات الدولية لرأس المال.

ويقدم المسح بيانات عن أرصدة حيازات الدول منذ عام 2001 وحتى نهاية عام 2009 من استثمارات محفظة الأوراق المالية في الخارج. أدوات حقوق الملكية وسندات الدين مقومة بالقيمة السوقية. وموزعة حسب الدولة صاحبة الأداة المالية وحسب نوع الأداة.

وقد تم تقوية نتائج المسح المنسق لإحصاءات استثمارات محفظة الأوراق المالية من خلال دمج بيانات مسح إحصائي لكل من: الاحتياطيات الرسمية للدول من العملات الأجنبية. وحيازات المنظمات والمؤسسات الدولية من الأوراق المالية.

78.3 مليار دولار مجموع أرصدة محفظة 4 دول عربية في الخارج بنهاية عام 2009

ويوضح جدول رقم (1) أرصدة استثمارات 4 دول عربية (مصر ولبنان والبحرين والكويت) في محفظة الأوراق المالية في الخارج. وفقاً للمسح المجموع المذكور سلفاً بنهاية 31 ديسمبر 2009 والذي يبلغ مجموعه 78.3 مليار دولار. منها 36% داخل المنطقة العربية.

ويتضح من تلك البيانات ما يلي:

- رصيد استثمارات الكويت في الأوراق المالية في الخارج. يتصدر قائمة الدول العربية المشاركة في المسح. بما قيمته 37.2 مليار دولار. توزعت ما بين الدول العربية بنحو 19.1 مليار دولار أو ما نسبته 51%. (تركزت معظمها في البحرين والسعودية والإمارات وقطر ثم مصر والأردن) والدول غير العربية بنحو 18.1 مليار دولار أو بحصة 49%. وهو ما يشير إلى تفضيل مستثمري الكويت بقاء استثماراتهم داخل الوطن العربي مقارنة بباقي الدول العربية المشاركة.
- رصيد استثمارات البحرين في الأوراق المالية في الخارج بلغ نحو 31.7 مليار دولار. منها: 22% فقط في الدول العربية تركزت معظمها في الإمارات وقطر والسعودية والكويت.
- رصيد استثمارات لبنان في الأوراق المالية في الخارج بلغ نحو 5.3 مليار دولار. منها 26% في الدول العربية تركزت في مصر والإمارات والسعودية وقطر والبحرين والأردن.
- رصيد استثمارات مصر في الأوراق المالية في الخارج بلغ 4.1 مليار دولار منها: 28% استثمارات في أدوات مالية صادرة في الدول العربية تركزت في الإمارات والسعودية والبحرين وقطر.

وتوضح البيانات تفضيل البحرين ومصر ولبنان. الاستثمار في الأوراق المالية الأمريكية حيث بلغت قيمتها 8.6، 1.9، 2 مليار دولار على التوالي. مثلت أهميتها النسبية نحو 27%، 45%، 37%.

واقتراره في معظم الدول العربية التي تسمح تشريعاتها بالتعامل في مثل هذه الأدوات. على التعاملات المحلية فقط.

3. استثمارات السلطات النقدية الأجنبية في الأوراق المالية في الداخل:

تشمل استثمارات السلطات النقدية الأجنبية (البنوك المركزية في العالم) في العملات والأوراق المالية وخصوصاً السندات وأذون الخزانة الصادرة عن الحكومات العربية وذلك على سبيل تكوين تلك السلطات للاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية.

4. استثمارات أخرى

وتشمل عدداً من البنود هي:

- قروض أجنبية تجارية وتسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل لوحدات محلية.
- قروض أجنبية لوحدات حكومية وخاصة محلية.
- ودائع مصرفية أجنبية في الداخل.

وعبر تلك الدراسة سنركز على استعراض أحدث التطورات التي طرأت على استثمارات حافظة الأوراق المالية كجزء من الاستثمار الأجنبي غير المباشر. من خلال رصد وتحليل ما يلي:

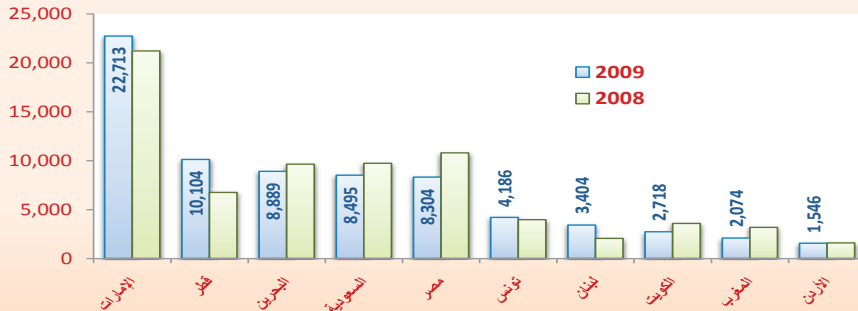
- أولاً: أرصدة استثمارات محفظة الأوراق المالية للعامين 2008، 2009 وفقاً لأحدث البيانات المتاحة من واقع نتائج المسح المنسق لبيانات الاستثمارات محفظة الأوراق المالية في الخارج الذي ينفذه صندوق النقد الدولي على أساس سنوي منذ عام 2001.
- ثانياً: تدفقات استثمارات محفظة الأوراق المالية من واقع إحصاءات موازين مدفوعات الدول العربية للعامين 2009، 2010.
- ثالثاً: صافي تعاملات الأجانب في البورصات العربية. والتي لا تمثل سوى جزء من تدفقات استثمارات محفظة الأوراق المالية علماً بأن جزءاً من هذه التعاملات تصنف تحت بند الاستثمار الأجنبي المباشر فيما لو بلغت حصة المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من رأس مال الشركة المحلية. وقد تم استعراض هذه البيانات بهدف إلقاء الضوء على مدى جاذبية البورصات العربية لتعاملات المستثمرين الأجانب.

أولاً: أرصدة استثمارات محفظة الأوراق المالية الصادرة عن أو الواردة إلى الدول العربية عامي 2008، 2009:

يجري صندوق النقد الدولي المسح المنسق لإحصاءات استثمارات محفظة الأوراق المالية (CPIS) سنوياً. بمشاركة 75 دولة حول العالم.

دراسات

أرصدة استثمارات الأجانب في محفظة الأوراق المالية في أكبر 10 دول عربية مضيفة



- ارتفعت الاستثمارات الأجنبية في المحافظة في الدول العربية إلى 75.5 مليار دولار مقابل 74.5 مليار دولار بنهاية عام 2008.
- ارتفعت الاستثمارات الأجنبية في المحافظة في 13 دولة عربية، بينما انخفضت في 7 دول عربية.
- ارتفعت الاستثمارات الأجنبية في المحافظة في الدول العربية عامي 2008 و2009، فيوضح ما يلي:

محفظة الأوراق المالية في الخارج موزعة حسب الدولة صاحبة الأداة المالية وكذلك حسب الدول المستثمرة في الأداة المالية. وقد تم ترتيب الدول على جانبي المصفوفة حسب القيمة الأكبر لأرصدة استثمارات المحفظة ويتضح من الجدول الملاحظات الآتية:

- الإمارات أكثر الأسواق المالية العربية جذبا لاستثمارات المستثمرين الدوليين العرب والأجانب في محفظة الأوراق المالية. حيث اجتذبت ما قيمته 22.7 مليار دولار. جاءت معظمها من الكويت والمملكة المتحدة والبحرين ولكسمبورج وموريشيوس وألمانيا وهونغ كونغ وسنغافورة.
- قطر استحوذت على ما يزيد عن 10 مليارات دولار. جاءت معظمها من الكويت والبحرين والمملكة المتحدة ولوكسمبورج.
- جاءت البحرين والسعودية ومصر في الترتيب من الثالث إلى الخامس بأرصدة متقاربة بلغت

جدول (2): مصفوفة أرصدة استثمارات محفظة الأوراق المالية في الخارج حسب الدولة صاحبة الأداة المالية وحسب الدولة المستثمرة فيها

الرصيد القائم بنهاية عام 2009 بالمليون دولار

الدولة صاحبة الأداة المالية	الإمارات	قطر	البحرين	السعودية	مصر	تونس	لبنان	الكويت	المغرب	الأردن	العراق	سلطنة عمان	السودان	الجزائر	سورية	اليمن	جيبوتي	موريتانيا	ليبيا	إجمالي
الكويت	3,164	2,877	6,889	3,590	792	106	266	...	84	719	117	186	167	...	81	58	...	5	...	19,101
الولايات المتحدة	5,778	463	304	...	293	91	6,929
البحرين	2,978	1,135	...	1,252	41	103	17	948	...	295	...	37	25	10	6,841
المملكة المتحدة	4,928	1,359	709	685	3,453	207	1,399	692	91	55	40	60	3	28	...	3	6,807
لوكسمبورج	1,505	1,098	50	65	1,361	117	202	151	56	22	321	68	26	...	5,042
فرنسا	405	183	62	986	763	160	74	43	264	...	10	33	...	48	3,031
ألمانيا	1,102	461	66	95	118	655	61	88	102	...	10	63	2,822
اليابان	478	282	11	33	174	1,217	65	33	33	...	98	2,422
موريشيوس	1,175	498	2	...	36	150	...	66	14	9	35	114	92	50	...	2,241
جيرسي	398	104	188	149	337	53	186	53	277	121	...	113	16	6	76	...	5	...	19	2,104
هونغ كونغ	1,078	121	78	326	17	...	9	92	7	1	...	9	1,738
قبرص	380	256	20	103	12	64	501	43	15	21	1,416
هولندا	337	232	61	...	225	150	117	26	43	9	164	1	...	1,364
سنغافورة	1,003	89	146	115	1,354
لبنان	226	175	150	209	355	1	...	67	1	126	...	4	4	...	29	3	1,349
جزيرة جيرنزي	357	16	116	74	314	12	14	76	4	63	89	2	3	1,180
مصر	466	81	109	307	...	37	25	19	...	15	...	3	90	1	9	1	1,162
دول أخرى	2,732	1,137	232	506	1,435	692	164	322	790	8	482	57	6	2	7	8,574
إجمالي	22,713	10,104	8,889	8,495	8,304	4,186	3,404	2,718	2,074	1,546	1,333	645	344	196	195	107	103	83	37	75,476

... تعني بيانات غير متوفرة بينما -- تعني القيمة "صفر أو أقل من 500 ألف دولار.

المصدر: صندوق النقد الدولي. نتائج المسح المنسق لأرصدة أصول استثمارات محفظة الأوراق المالية في الخارج للعام 2009. وبحوث ضمان.

دراسات

• استثمارات الأجانب في السندات السيادية الدولارية التي أصدرتها الحكومات العربية أو الأدوات المالية بعملات أجنبية الصادرة عن كيانات اقتصادية محلية (شركات وبنوك) في أسواق المال العالمية.

20.2 مليار دولار صافي استثمارات الأجانب في المحفظة في 12 دولة عربية لعام 2010 تشير بيانات موازين المدفوعات للدول العربية عن العامين 2009، 2010، إلى ما يلي:

• ارتفاع تدفقات استثمارات الأجانب في محفظة الأوراق المالية في الدول العربية (12 دولة عربية توافرت عنها البيانات للعام 2010)، بمعدل 62% لتصل إلى 20.2 مليار دولار مقابل 12.5 مليار دولار (16 دولة عربية توافرت عنها بيانات للعام 2009).

• تحقّق صافي تدفق للداخل لاستثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر بلغ 10.9 مليار دولار (منها نحو 8.1 مليارات استثمارات في أذون الخزانة). مقابل صافي تدفق للخارج بلغ 259 مليون دولار عام 2009. وتعكس هذه البيانات عودة استثمارات الأجانب في الأوراق المالية المصرية بعد فترة خروج على أثر الأزمة المالية العالمية. وجدير بالذكر أن آخر إصدار للسندات السيادية الدولارية المصرية طويلة الأجل، تم في أبريل 2010 بقيمة 13.5 مليار دولار، والتي تم إصدارها على شريحتين الأولى لمدة 10 سنوات والثانية لمدة 30 عاماً. محققة أرباحاً لحائزها خلال تداولها في البورصات العالمية، وذلك بالرغم من أزمة الديون اليونانية وما سببته من خلل في أسواق المال العالمية. وقد اجتذبت الشريحة الأولى المقدرة بنحو 10.5 مليارات دولار من 400 مؤسسة مالية عبر العالم، توزعت ما بين 43% من أمريكا، و47% من أوروبا، و5% من آسيا ومثلها من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بينما جذبت الشريحة الثانية 175 مؤسسة مالية، استحوذ المستثمرون الأمريكيون على نسبة 48% منها، و46% للاستثمارات الأوروبية و3% من آسيا ومثلها من الشرق الأوسط وأفريقيا.

• تحقّق صافي تدفق للداخل لهذه الاستثمارات في الأردن بلغ 730 مليون دولار، مقابل صافي تدفق للخارج بلغ 29.6 مليون دولار عن العام 2009. وتعكس

يتضح من جدول رقم (4) الذي يعرض أرصدة استثمارات الأجانب في محفظة الأوراق المالية في الدول العربية لعامي 2008 و2009 وحسب نوع الأداة أن:

• استثمارات الأجانب في كل من الإمارات وقطر وتونس ولبنان والكويت والعراق تتركز بدرجة ملحوظة في سندات الدين. بينما تظهر البيانات عكس ذلك في كل من مصر والبحرين والسعودية والأردن والمغرب وباقي الدول العربية. حيث تتركز استثمارات الأجانب في أدوات حقوق الملكية.

• استثمارات الأجانب في حافظة الأوراق المالية العربية توزعت مناصفة ما بين أدوات حقوق الملكية وسندات الدين لعام 2009.

ثانياً: تدفقات الاستثمارات الأجنبية في محفظة الأوراق المالية في الدول العربية من واقع بيانات ميزان المدفوعات:

يستعرض هذا الجزء استثمارات الأجانب في محفظة الأوراق المالية في الدول العربية، وفقاً لدليل ميزان المدفوعات، وتشمل الآتي:

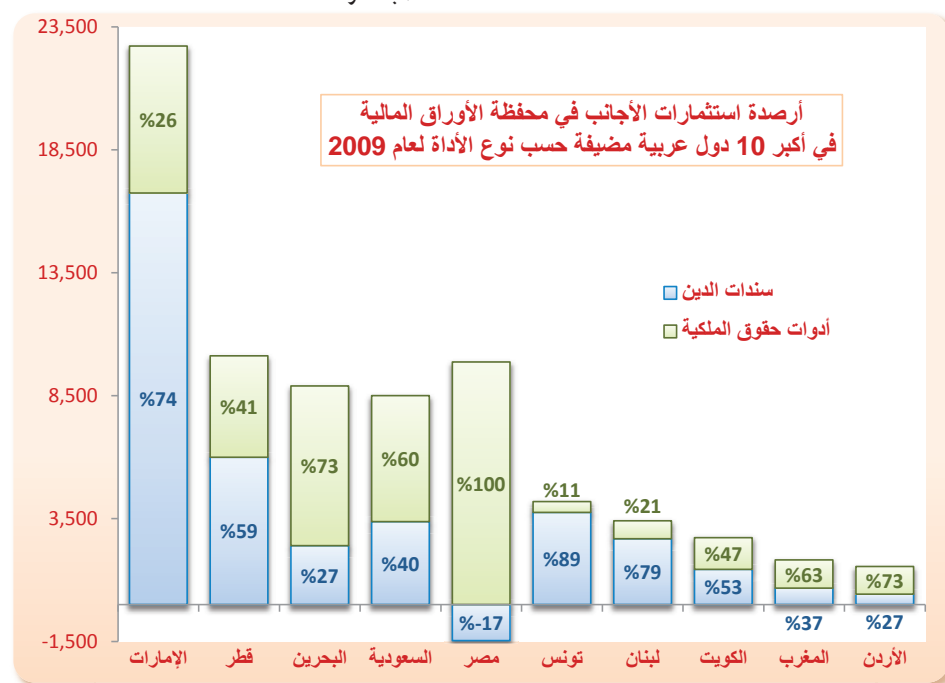
• صافي تعاملات الأجانب بالعملة الأجنبية في بورصة الأوراق المالية بيعاً وشراءً، وهو ما سيتم استعراضه في الجزء التالي «ثالثاً».

• صافي مشتريات ومبيعات الأجانب لسندات وأذون الخزانة الحكومية الصادرة محلياً قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل وغير المصنفة ضمن بند الاستثمار الأجنبي المباشر.

جدول (4): أرصدة استثمارات الأجانب في محفظة الأوراق المالية في الدول العربية لعامي 2008 و2009 وحسب نوع الأداة

الدولة	أدوات حقوق الملكية		سندات الدين	
	2008	2009	2008	2009
الإمارات	5,072	5,978	16,736	16,736
قطر	3,897	4,125	5,989	5,989
تونس	327	440	3,746	3,746
السعودية	5,906	5,124	3,371	3,371
لبنان	509	730	2,675	2,675
البحرين	7,460	6,495	2,394	2,394
الكويت	1,544	1,289	1,429	1,429
العراق	35	117	1,222	1,222
المغرب	2,722	1,148	666	666
الأردن	1,445	1,125	421	421
السودان	247	188	156	156
عمان	423	502	143	143
سورية	60	110	85	85
الجزائر	29	140	56	56
اليمن	76	66	41	41
ليبيا	4	17	19	19
جيبوتي	10	92	11	11
موريتانيا	5	75	8	8
مصر	6,789	9,865	4,043	(1,468)
إجمالي الدول العربية	36,560	37,627	38,034	37,699

المصدر: صندوق النقد الدولي، نتائج المسح المنسق لأرصدة أصول استثمارات محفظة الأوراق المالية في الخارج للعام 2009، وبحوث ضمان.



دراسات

إليها. فقد سجل عدد من هذه الأسواق تدفقا إيجابيا خلال النصف الأول من عام 2010. حيث فاقت عمليات الشراء عمليات البيع مقارنة بصافي تدفق في جميع الأسواق خلال العام 2009. وإن كانت أحجام تداول الأجانب بالقيم المطلقة كانت أقل خلال الشهور الأولى من عام 2010. ما كانت عليه خلال الفترة المماثلة من العام 2009.

وخلال الربع الثالث. شهدت أغلب الأسواق العربية تراجعاً طفيفاً في صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية. حيث فاقت قيمة عمليات بيع الأجانب قيمة عمليات مشترياتهم من الأوراق المالية خلال هذا الربع في معظم هذه الأسواق. وذلك باستثناء البورصة المصرية وبورصة دبي وبورصة قطر. وجميعها شهدت صافي تدفق للداخل. أما بالنسبة للربع الرابع من العام. فقد ارتفعت تدفقات استثمارات الأوراق المالية نتيجة لتجاوز مشتريات المستثمرين الأجانب في معظم البورصات العربية مبيعاتهم. لتسجل صافي تدفق للداخل. ولأول مرة على أساس ربع سنوي. منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية. شملت البورصة الأردنية بعمان وأبوظبي ودبي وتونس والسعودية وقطر والكويت ومصر والمغرب. بينما شهدت بورصتا البحرين وعمان صافي تدفق للخارج خلال تلك الفترة.

وفي بورصة عمان الأردنية سجل صافي استثمار غير الأردنيين. تدفقا سالبا بلغ 20.6 مليون دولار. حيث فاقت مبيعات غير الأردنيين البالغة 1481 مليون دولار عام 2010. مشترياتهم البالغة 1461 مليون دولار. مقابل صافي تدفق للخارج عام 2009. بقيمة 5.4 مليون دولار. وقد بلغت نسبة مساهمة غير الأردنيين في البورصة (القيمة السوقية). 49.6% بنهاية ديسمبر 2010. مقابل 48.8% بنهاية يونيو وسبتمبر 2010. وتتنوع هذه الملكية ما بين 32.6% لمستثمرين عرب و17.0% لمستثمرين غير العرب. وقد شهد الربع الرابع. صافي تدفق للداخل. ولكن بدرجة محدودة. حيث بلغت مشتريات الأجانب بمن فيهم العرب ما قيمته 206 مليون دولار. فيما بلغت المبيعات 200 مليون دولار.

وسجل صافي تعاملات المستثمرين الأجانب (غير البحرينيين) في بورصة البحرين عام 2010. صافي تدفق للخارج (سالبا) بلغ 38.6 مليون دولار (69.4 مليون دولار مشتريات و108 مليون دولار مبيعات) مقابل تدفق سالبا بلغ نحو 2.3 مليون دولار عام 2009. وقد بلغ إجمالي تعاملات

أيضاً بلغ 1.6 مليار دولار عن العام 2009. حققت قطر زيادة في صافي تدفقات استثمارات المحفظة بمعدل 54% ليبلغ 2.3 مليار دولار مقابل 1.5 مليار دولار (صندوق النقد الدولي. مارس 2011).

حقق الاقتصاد التونسي صافي تدفق للداخل لهذه الاستثمارات في تونس بلغ 176.5 مليون دولار. بزيادة بلغ معدلها 204% مقارنة بصافي تدفق للداخل أيضاً بلغ 58 مليون دولار عن العام 2009.

حقق في المغرب صافي تدفق للداخل لهذه الاستثمارات بلغ 447.1 مليون دولار. بزيادة بلغ معدلها 19.7% مقارنة بصافي تدفق للداخل أيضاً بلغ 373.6 مليون دولار عن العام 2009.

شهدت الكويت. تحقيق صافي تدفق للخارج لهذه الاستثمارات بلغ 816.5 مليون دولار. مقابل صافي تدفق للداخل خلال العام 2009 بلغ 479.5 مليون دولار.

تراجع صافي التدفق للداخل. في الإمارات. من 2.5 مليار دولار عام 2009 إلى 980 مليون دولار عام 2010.

أسفرت تعاملات المستثمرين الأجانب على استثمارات محفظة الأوراق المالية عن زيادة صافي التدفق للخارج في السودان خلال النصف الأول من العامين 2009. 2010.

شهدت لبنان صافي تدفق إلى الخارج بقيمة 107.8 مليون دولار عام 2010.

نجحت الجزائر في استقطاب 1430 مليون دولار خلال العام.

ثالثاً: تعاملات الأجانب في أسواق المال العربية لعامي 2009 و2010؛

استناداً لقاعدة بيانات صندوق النقد العربي المتعلقة بتعاملات الأجانب في أسواق الأوراق المالية العربية. تراوحت نسب مساهمة المستثمرين الأجانب في إجمالي القيمة السوقية لأسواق المال العربية بين 8.4% بالنسبة لسوق الكويت للأوراق المالية ونحو 50% من سوق عمان للأوراق المالية في الأردن. كما تراوحت نسبة مساهمة الأجانب في إجمالي تعاملات السوق خلال العام ما بين 6.5% بالنسبة للسوق السعودي و44% بالنسبة لسوق دبي.

وكانت غالبية الأسواق العربية شهدت تحسناً نسبياً في صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية

هذه الأرقام عودة استثمارات الأجانب في الأوراق المالية الأردنية بعد فترة خروج على أثر الأزمة المالية العالمية. ويلاحظ أن الأردن أصدر سندات دولارية في الأسواق العالمية بقيمة إجمالية بلغت 750 مليون دولار وسارية لمدة 5 سنوات تستحق دفعة واحدة وبسعر فائدة سنوي ثابت يبلغ 3.875% تدفع بشكل نصف سنوي خلال فترة استحقاق السندات. ويعتبر هذا الإصدار الأول من نوعه للمملكة في الأسواق العالمية. الأمر الذي تكرر في السعودية. حيث تحول بند استثمارات المحفظة من صافي تدفق للخارج عام 2009 بنحو 5.2 مليون دولار إلى صافي تدفق للداخل بلغ 1.5 مليار دولار عام 2010.

زيادة صافي الاستثمارات الواردة إلى البحرين ليبلغ 2.7 مليار دولار. بمعدل نمو 72.7% مقارنة بصافي تدفق للداخل

جدول (5): صافي استثمارات الأجانب في محفظة الأوراق المالية في الدول العربية لعامي 2009 و2010

الدولة	القيمة بملايين الدولارات	
	2009	2010
مصر	(259.7)	10,886.7
السعودية	(5.2)	1,502.7
الأردن	(29.6)	730.2
البحرين	1,565.0	2,703.8
قطر	1,502.0	2,314.0
المغرب	373.6	447.1
تونس	58.0	176.5
الإمارات	2,450.7	980.3
الكويت	479.6	(816.6)
السودان*	(22.9)	(38.1)
الجزائر	0.0	1430
لبنان	2,690.5	(107.8)
العراق	3,680.8	..
سلطنة عمان	239.3	..
سورية	(241.0)	..
إجمالي الدول العربية	12,481.0	20,208.5

المصدر: موازين مدفوعات الدول العربية المنشورة. مايو 2011. وأحدث التقارير القطرية لصندوق النقد الدولي.

* بيانات عام 2010 للسودان تم تقديرها على أساس بيانات فعلية لنصف العام 2009.

بيانات لبنان والعراق وسلطنة عمان وسورية لم تتوفر للعام 2010. بينما بيانات ليبيا واليمن وموريتانيا وفلسطين والصومال غير متوفرة للعامين.

دراسات

السوق المالية السعودية. تظهر البيانات أن صافي استثمار غير السعوديين بمن فيهم الخليجين والعرب والأجانب المقيمين. قد سجل تدفقا للدخل (موجب) خلال الربع الرابع من عام 2010. بلغ 371 مليون دولار. حيث بلغت عمليات شراء غير السعوديين خلال تلك الفترة ما قيمته 3168 مليون دولار (6.9% من الإجمالي) في حين بلغت عمليات البيع نحو 2797 مليون دولار (6.1% من إجمالي عمليات البيع).

وفي سوق مسقط للأوراق المالية. بلغت قيمة مشتريات غير العمانيين 799 مليون دولار خلال العام 2010. مقابل مبيعات بنحو 850 مليون دولار. ما أسفر عن صافي تدفق للخارج (سالب) بنحو 51 مليون دولار. كنتيجة أساسية لصافي التدفق للخارج الذي أسفرت عنه تعاملات الربع الرابع بما قيمته 37 مليون دولار (شراء 228 مليون دولار. وبيع 265 مليون دولار). هذا وقد ارتفعت حصة ملكية الأجانب إلى نحو 26.38% من القيمة السوقية للبورصة بنهاية ديسمبر 2010. (توزعت ما بين 13.4% للمستثمرين الخليجين. و0.4% للمستثمرين من باقي الدول العربية. ونحو 9.6% للأجانب غير العرب). مقارنة بنحو 22.4% بنهاية سبتمبر 2010 (توزعت ما بين 14.7% للخليجين و7.8% للأجانب). مقابل 23.6% بنهاية مارس 2010. (توزعت ما بين 13.8% للخليجين ونحو 0.3% لعرب غير خليجين و9.5% للأجانب).

وسجلت استثمارات غير الكويتيين في سوق الكويت للأوراق المالية صافي تدفق للخارج (سالب) بلغ 55.7 مليون دولار خلال عام 2010 بمبيعات بلغت نحو 3721 مليون دولار ومشتريات بلغت 3666 مليون دولار. وبلغت حصة تعاملات غير الكويتيين نحو 8.4% من إجمالي تعاملات البورصة. وتشير البيانات إلى أن تعاملات قطاع المؤسسات والشركات كان إيجابياً. حيث حقق تدفقات صافية موجبة. بينما أسفرت حصيلة تعاملات الأفراد عن صافي تدفق سالب عام 2010. وقد استقرت تعاملات غير الكويتيين خلال الشهور التسعة الأولى من العام عند 8.3% موزعة بين 2.8% للمستثمرين الخليجين و5.5% لباقي الجنسيات.

وعلى صعيد تعاملات المستثمرين الأجانب في بورصتي القاهرة والإسكندرية. فقد سجلت صافي تدفق للدخل (موجب) بلغ 1.4 مليار دولار عن عام 2010. كمحصلة لصافي تدفق

الاستثمارات الأجنبية في البورصات العربية بملايين الدولارات لعام 2010						
سوق المالية	مبيعات الأجانب	مشتريات الأجانب	صافي التدفق (-) للخارج + للدخل	نسبة مساهمة الأجانب في القيمة السوقية %		
				إجمالي	عربي	خليجي
عمان	1481.4	1460.8	(20.6)	49.60	17.00	32.60
البحرين ¹	108.0	69.4	(38.6)	45.80	9.60	36.20
تونس				20.00		
السعودية ²	2797.0	3168.0	371.0	6.5		
مسقط ¹	849.9	798.7	(51.2)	26.38	13.01	13.37
الكويت	3721.2	3665.5	(55.7)	8.40		
القاهرة والإسكندرية			1,339.4	22.6		
دبي	7907.9	7908.4	0.5	44.0		
أبوظبي	984.8	872.3	(112.5)	12.50		
الدوحة ²	1877.0	2494.0	617.0	35.8		

المصدر: صندوق النقد العربي. قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية وبحوث ضمان.

1: تمثل استثمارات الخليجين وغير الخليجين
2: تمثل بيانات الربع الرابع فقط من العام 2010

أسفر عن صافي تدفق للخارج (سالب). وبلغ هذا الفارق أقصاه خلال شهر مايو 2010. حيث بلغت عمليات الشراء للأجانب ما قيمته 8.4 مليون دينار مقابل عمليات بيع بلغت قيمتها 107.8 مليون دينار. وفي الاتجاه ذاته. سجلت البورصة صافي تدفق سالب خلال سبتمبر 2010 بلغ نحو 13.5 مليون دينار. قبل أن يشهد الربع الأخير من العام عودة تدريجية لعمليات شراء الأجانب في البورصة. أسفر عن تحقيق صافي تدفق موجب بقيمة 9.27 مليون دينار. وانعكس هذا التذبذب على حصة ملكية الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للبورصة. حيث بلغت 20.8% بنهاية يونيو 2010. قبل أن تتراجع إلى أقل من 20% في نهاية سبتمبر 2010 على إثر تواصل الانسحاب التدريجي للمستثمرين الأجانب. مقابل 24% في نهاية يونيو 2009. قبل أن تستقر عند 20% في نهاية العام 2010.

وفيما يتعلق باستثمار غير السعوديين في

الأجانب نحو 66.7 مليون دينار. بما نسبته 30.8% من إجمالي القيمة المتداولة خلال عام 2010 مقارنة بنحو 155.8 مليون دينار عام 2009. وقد بلغت حصة تملك المستثمرين الأجانب والخليجين من إجمالي القيمة السوقية لسوق البحرين ما نسبته 45.8% بنهاية ديسمبر 2010. تتوزع بين 36.2% تمثل حصة المستثمرين الخليجين و9.6% تمثل حصة الجنسيات الأخرى. وتصل هذه الحصص أعلى مستوياتها لدى قطاع الاستثمار. حيث تصل حصة ملكية الأجانب إلى 74.1% من إجمالي القيمة السوقية لشركات هذا القطاع (54% لخليجين و20.0% لجنسيات أخرى).

أما بورصة تونس فلم تتوافر سوى بيانات مايو وسبتمبر ونوفمبر وديسمبر بما يشير إلى أن عام 2010 قد شهد تذبذباً واضحاً في حركة تعاملات الأجانب. ففي خلال النصف الأول من العام. تجاوزت عمليات البيع. وبفارق كبير. عمليات الشراء. ما

دراسات

مبسّط لنمط واتجاهات وتطورات التدفقات والأرصدة في هذا المجال مع إلقاء الضوء على أوجه القصور في البيانات المتاحة عن بعض الدول العربية. أملاً في أن تشهد الفترة المقبلة تحسناً في جميع وإعداد هذه الإحصاءات والإفصاح عنها بشكل دوري منتظم وشامل ودقيق وفي توقيتات مناسبة. بما يساعد على إثراء البحوث والدراسات واستخلاص النتائج التي تدعم وضع السياسات المناسبة واتخاذ القرارات السليمة.

توقعات عام 2011 بالنسبة للبورصات العربية

تشير مؤشرات الربع الأول من العام 2011 إلى تراجع واضح في أداء البورصات العربية سواء تم مقارنتها بالأداء خلال الفترة المناظرة لها من العام 2010 أو خلال الربع الأخير من العام 2010. بما يرجع بصفة أساسية إلى التحولات السياسية الأخيرة والعميقة والتي لازالت جارية في عدد من دول المنطقة.

فوفق مؤشرات أولية لصندوق النقد العربي. حققت أسواق المال العربية تراجعاً في مؤشراتها العامة وكذلك في معدلات التداول (بالكمية والقيمة). كما شهدت البورصات انسحاب رؤوس الأموال الأجنبية بصورة ملحوظة حيث فاق حجم الاستثمارات الأجنبية التي تم سحبها من البورصات العربية خلال الفترة نظيره من الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها بفروق واضحة بالنسبة لمعظم البورصات.

وكان الصندوق قد أشار إلى أن البورصات العربية قد حققت خسائر بما قيمته نحو 140 مليار دولار خلال الفترة من 25 يناير إلى 4 مارس 2011 وبما يتجاوز ما حققته من مكاسب خلال عام 2010. وما نسبته 14% من إجمالي القيمة السوقية لمجموع البورصات العربية وسط توقعات بأن تسفر معاملات المستثمرين الأجانب عن صافي بيع لدى معظم البورصات العربية خلال الربع الأول للعام 2011 مع انسحاب واضح للمستثمر الأجنبي من عدد الأسواق العربية.

إلا أن البيانات الأولية المتوافرة عن الربع الثاني من العام الجاري 2011، تشير إلى أن عدداً من البورصات العربية القيادية بدأت تعوض جزءاً من خسائرها التي منيت بها خلال الربع الأول من العام. والمثير للاهتمام أن حركة التصحيح الإيجابية شملت أيضاً عدداً من أسواق المال في الدول التي تشهد تحولات سياسية عميقة مثل مصر وتونس.

على تدفقات الربع الرابع من العام 2010، حيث سجلت صافي تدفق موجب بقيمة 617 مليون دولار كمحصلة لمشتريات بحوالي 2494 مليون دولار، ومبيعات بنحو 1877 مليون دولار. كما تجاوزت أيضاً قيمة مشتريات الأجانب خلال النصف الأول من العام 2010 نظيرتها من مبيعاتهم وخاصة المؤسسات. مسجلة أعلى معدلاتها خلال شهر فبراير. حيث بلغت حصة شراء الأجانب 42.5% من إجمالي عمليات الشراء في البورصة. مقابل حصة بلغت 35.8% من إجمالي عمليات البيع. ما أسفر عن صافي تدفق موجب بلغ 6.7%. وقد تجاوزت حصتها شراء وبيع الأجانب من المؤسسات خلال هذا الشهر. نظيرتها من حصة الأجانب من الأفراد. ومن جهة أخرى. بلغت هذه الاستثمارات أدنى مستوياتها خلال شهر يونيو 2010، حيث بلغت حصة مبيعات الأجانب ما نسبته 40% من إجمالي عمليات البيع في البورصة. مقابل ما نسبته 31.6% من إجمالي عمليات الشراء أي بصافي تدفق سالب بلغ 8.4%. كذلك شهد الربع الثالث من العام 2010 استمراراً لعمليات الشراء للمستثمرين الأجانب وخاصة المؤسسات بنسب فاقت به عمليات البيع. مسجلة أعلى مستوياتها في شهر سبتمبر بصافي تدفق موجب بلغ نحو 9%. وفي المقابل سجلت أدنى مستوياتها في شهر أغسطس. حيث بلغت حصة مشتريات الأجانب نحو 39% من إجمالي عمليات الشراء. مقابل نحو 35% من إجمالي عمليات البيع. محققة صافي تدفق موجب بنحو 4%.

وفي سورية تواجه سوق دمشق للأوراق المالية منذ صدور القرار المتعلق باستثمار الأجانب تحديات عديدة في جذب التدفقات الأجنبية إليها بسبب ضريبة الربح الرأسمالي المفروضة على خروج رأس المال والتي تصل إلى 50% من الأرباح في حال رغبت المستثمر في تحويلها للخارج قبل مضي 6 شهور فضلاً عن محدودية الفرص الاستثمارية وقلة حجم الأسهم المطروحة للتداول وعدم تنوعها خصوصاً أن 90% من شركات السوق هي مصارف وشركات تأمين.

يتضح من العرض السابق أهمية إحصاءات استثمارات محافظة الأوراق المالية كونها أحد أهم أشكال التدفقات الرأسمالية الدولية ومصادر التمويل الدولي ضمن مكونات الاستثمار الأجنبي غير المباشر في الدول العربية. وقد تم رصد بياناتها من مصادر محلية ودولية كمحاولة متواضعة لتقديم تحليل

موجب لتعاملات الأجانب غير العرب بقيمة 1.6 مليار دولار. مقابل صافي تدفق سالب لتعاملات العرب بلغ حوالي 188.5 مليون دولار. ويمثل ذلك تحسناً ملحوظاً مقارنة بتدفقات عام 2009، حيث سجلت تعاملات الأجانب غير العرب صافي تدفق موجب بلغ 947 مليون دولار. فيما كانت تعاملات العرب قد سجلت صافي تدفق سالب بلغ 757 مليون دولار. وتجدر الإشارة إلى حصة تعاملات الأجانب من فيهم العرب. قد بلغت 22.6% من إجمالي تعاملات البورصة خلال عام 2010 (موزعة بين 6.5% للأجانب غير العرب و6.1% للعرب) مقابل 19.0% عام 2009 (موزعة بين 12.7% للأجانب غير العرب و6.3% للعرب). ويذكر أن حصة تعاملات المستثمرين غير المصريين سجلت أعلى قيمة لها خلال عام 2007، حين بلغت نحو 31.1% من إجمالي التعاملات.

وعلى صعيد تعاملات المستثمرين الأجانب غير الإماراتيين في بورصتي أبوظبي ودبي. فقد جاء صافي التدفقات سالباً بقيمة 112 مليون دولار خلال العام 2010 حيث بلغت مشتريات الأجانب نحو 8.8 مليار دولار مقابل مبيعات بلغت 8.9 مليار دولار.

وبالنسبة لتطور تعاملات المستثمرين الأجانب في سوق دبي خلال العام. فقد سجل صافي تدفق موجب بنحو 0.5 مليون دولار خلال عام 2010 بقيمة مشتريات للأجانب غير الإماراتيين حوالي 7908.4 مليون دولار. ومبيعات بنحو 7907.9 مليون دولار. وقد تراوحت نسبة تعاملات الأجانب من إجمالي التداول ما بين 44% للمشتريات. 43.4% للمبيعات خلال الربع الرابع. مقابل 46.9%. 44.9% للربع الثالث. مقابل 43.6%. 44.3% للشهور الخمسة الأولى من العام. أما فيما يتعلق بسوق أبوظبي. فقد سجلت تعاملات الأجانب غير الإماراتيين. خلال عام 2010، صافي تدفق للخارج (سالب) بما قيمته 112.5 مليون دولار نتيجة لمشتريات بلغت 872.3 مليون دولار مقابل مبيعات بنحو 984.8 مليون دولار. وقد بلغت حصة ملكية الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأوراق المدرجة في سوق أبوظبي. نحو 12.5% بنهاية عام 2010، بينما سجلت نسبة تعاملات الأجانب بنهاية النصف الأول من العام 37.2% من إجمالي قيمة التداول. مقابل 40.0% بنهاية الربع الثالث من العام.

وعلى صعيد تعاملات الأجانب غير القطريين في بورصة الدوحة. فقد اقتصرَت البيانات المتاحة

مؤشر تنافسية السفر والسياحة 2011

ويقاس مؤشر السفر والسياحة الذي يتضمنه التقرير. مدى تنافسية الدول في هذا المجال. وذلك من خلال قياس أدائها ضمن مكونات هذه الصناعة عالمياً. ويستند المؤشر في بياناته إلى مصادر عامة. مؤسسات دولية للسفر والسياحة. خبراء السفر والسياحة. نتائج استطلاعات الرأي. ونتائج مسوحات سنوية شاملة أجراها منتدى الاقتصاد العالمي بالتعاون مع شبكة مؤسسات شريكة تعمل في الدول التي شملها التقرير.

ويهدف المؤشر. الذي يغطي 139 دولة هذا العام. إلى توفير أداة إستراتيجية شاملة لقياس العوامل والسياسات التي تساعد على تطوير قطاع السياحة والسفر في الدول المعنية. حيث يوفر التقرير بيانات وتقييمات تفصيلية لمناخ السفر والسياحة في جميع أنحاء العالم. ويمكن استخدام النتائج من قبل جميع الجهات المعنية بالسفر والسياحة للعمل على تحسين القدرة التنافسية للقطاع. ما يساهم في نموه وازدهاره في الدولة ككل.

يتألف مؤشر (Travel & Tourism Com- petitiveness Index) من 14 عنصراً لقياس تنافسية السفر والسياحة. وتدخل العناصر الأربعة عشر ضمن ثلاثة مؤشرات فرعية على نطاق أوسع تتضمن المتغيرات المتعددة التي تسهل أو تحفز تنافسية السفر والسياحة وهي:

(1) مؤشر الإطار التنظيمي للسفر والسياحة. يرصد العناصر ذات الصلة بالسياسات الحكومية المتبعة وتشمل: الصيغ القانونية والإجرائية. الاستدامة البيئية. السلامة والأمن. الصحة والنظافة. وأولويات السياحة والسفر.

(2) مؤشر بيئة السفر والسياحة وبنيتها التحتية. يرصد العناصر المتعلقة ببيئة ممارسة الأعمال والبنية التحتية لكل اقتصاد. ويشمل. إلى جانب تنافسية الأسعار المحلية للاقتصاد المعني. البنية التحتية لكل من قطاع النقل الجوي. والنقل البري. قطاع السياحة وقطاع المعلومات والاتصالات.

(3) مؤشر الموارد البشرية والثقافية والطبيعية للسفر والسياحة. وتشمل العنصرين البشري والثقافي في الموارد التي يتمتع بها كل اقتصاد (موارد بشرية. جاذبية السفر والسياحة. والموارد الطبيعية والثقافية).

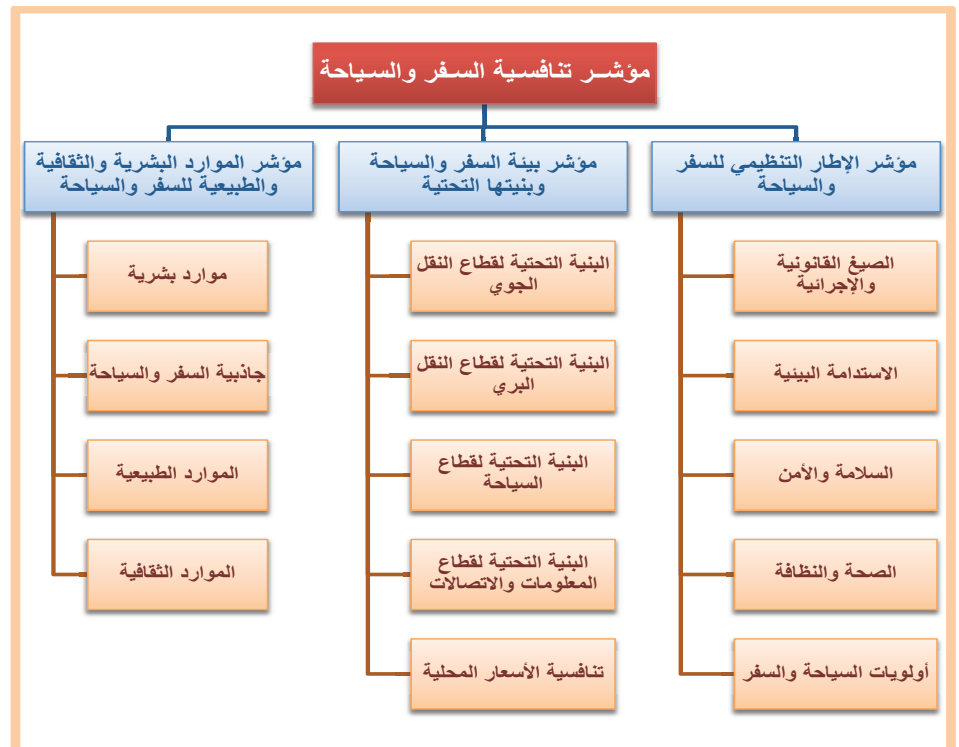
دول العالم في المؤشر:

حافظت سويسرا على تصدرها للمؤشر منذ العام الماضي 2009. وتلتها في المراتب العشر الأولى على التوالي (ألمانيا. فرنسا. النمسا. السويد. الولايات المتحدة. المملكة المتحدة. إسبانيا. كندا. سنغافورة. أيسلندا). فيما حلت

يعد النشاط السياحي من أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً على المستوى العالمي. وفي العديد من الدول تتعدى مساهمته مساهمات القطاع الأولي والصناعي. إذ يساهم نمو هذا النشاط بشكل مباشر في توليد موارد النقد الأجنبي وتوفير فرص العمل الجديدة لدى الاقتصادات المضيفة بما يساهم في دفع معدلات النمو الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي والتخفيف من حدة الفقر وخاصة في الدول النامية. كما يساعد في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال زيادة الطلب على المواد الأولية مثل الغذاء والوقود والسلع المصنعة مثل الأثاث المنزلي والمنسوجات. ويحفز النشاط السياحي النمو في المشروعات صغيرة وكبيرة الحجم بدءاً من منتجي الهدايا التذكارية وانتهاءً بسلسلة الفنادق عبر الوطنية. كما يمكن للنشاط السياحي أن يقدم منافع غير اقتصادية كزيادة المعرفة بثقافات وعادات الشعوب الأخرى. وفي ضوء هذه المساهمات الهامة للنشاط السياحي. على المستويين الاقتصادي والاجتماعي فإنه من الضروري لصانعي السياسات السياحية ورجال الأعمال الذين يعملون في هذا المجال أن يكونوا على دراية كاملة بطبيعة وخصائص السياحة الوافدة.

من تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتقلبات أسعار النفط فقط. بل أيضاً من الآثار السلبية لتقلبات المناخية والحوادث الأمنية المتعددة. وانتشار الأوبئة. والعديد من إضرابات العاملين بالقطاع حول العالم. ما أدى إلى انحسار الإنفاق السياحي عالمياً. وتشير أحدث البيانات إلى أن القطاع يتعافى ويشهد حالياً انتعاشاً تدريجياً. تزامن مع انتعاش الأسواق الناشئة. وكحقيقة واقعة. ارتفع عدد السائحين الوافدين عالمياً خلال عام 2010. بعد انكماش ملحوظ خلال عام 2009. وعاد عدد السائحين إلى مستوياته المحققة خلال فترة ما قبل الأزمة العالمية.

وفي السياق ذاته. صدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum. التقرير الرابع للعام 2011 لتنافسية السفر والسياحة تحت عنوان "فترة ما بعد الانكماش". ويستمد التقرير. الذي يغطي بيانات العام 2010. أهميته من كونه أداة قيمة للحكومات ورواد الأعمال للتغلب على الصعوبات التي تواجه التنافسية في عالم السفر والسياحة. وتحقيق الفائدة القصوى من تطوير هذا القطاع. خاصة أن السنوات الأخيرة شهدت تصاعد التحديات التي واجهت نشاط السياحة والسفر حول العالم. حيث لم يعان القطاع. على الصعيد العالمي.



مؤشرات

الدول العربية في المؤشر:

غطى المؤشر لهذا العام 139 دولة في العالم، مقارنة بـ133 دولة للعام 2009، منها 15 دولة عربية، بدخول لبنان، لأول مرة، ضمن الدول العربية التي يشملها المؤشر. وجدير بالذكر أن الترتيب الحالي للدول العربية لم يأخذ في اعتباره الحراك الشعبي في بعض الدول العربية خلال عام 2011 (أنظر إطار: تراجع مؤقت في السياحة العربية نتيجة الأحداث السياسية الحالية). وقد تصدرت الإمارات المؤشر بحصولها ضمن المؤشر الكلي على الترتيب (30) عالميا، تلتها على التوالي كل من: البحرين بالترتيب (40)، قطر (42)، تونس (47)، سلطنة عمان (61)، السعودية (62)، الأردن (64)، لبنان (70)، مصر (75)، المغرب (78)، الكويت (95)، سورية (105)، الجزائر (113)، ليبيا (124)، وموريتانيا (136).

وبالمقارنة مع العام 2009، سجلت 5 دول (الإمارات، البحرين، سلطنة عمان، السعودية والجزائر) تحسنا بنسب متفاوتة في ترتيبها عالميا، في حين تراجع 8 دول عربية في الترتيب عالميا وعربيا بما يرجع إلى تدهور رصيدها شملت كلاً من: قطر، تونس، الأردن، مصر، المغرب، سورية، ليبيا، وموريتانيا. وعلى الرغم من تحسن رصيد تونس والكويت، تراجع ترتيب تونس في حين استقرت الكويت في ترتيبها للعام السابق.

الترتيب	2010		2009		الدولة	م
	الرصيد	الترتيب العالمي	الرصيد	الترتيب العالمي		
↑	4.78	30	4.57	33	الإمارات	1
↑	4.47	40	4.42	41	البحرين	2
↓	4.45	42	4.49	37	قطر	3
↓	4.39	47	4.37	44	تونس	4
↑	4.18	61	4.01	68	سلطنة عمان	5
↑	4.17	62	3.89	71	السعودية	6
↓	4.14	64	4.25	54	الأردن	7
-	4.03	70	-	-	لبنان	8
↓	3.96	75	4.09	64	مصر	9
↓	3.93	78	3.86	75	المغرب	10
-	3.68	95	3.63	95	الكويت	11
↓	3.49	105	3.73	85	سورية	12
↑	3.37	113	3.31	115	الجزائر	13
↓	3.25	124	3.38	112	ليبيا	14
↓	2.80	136	3.07	127	موريتانيا	15

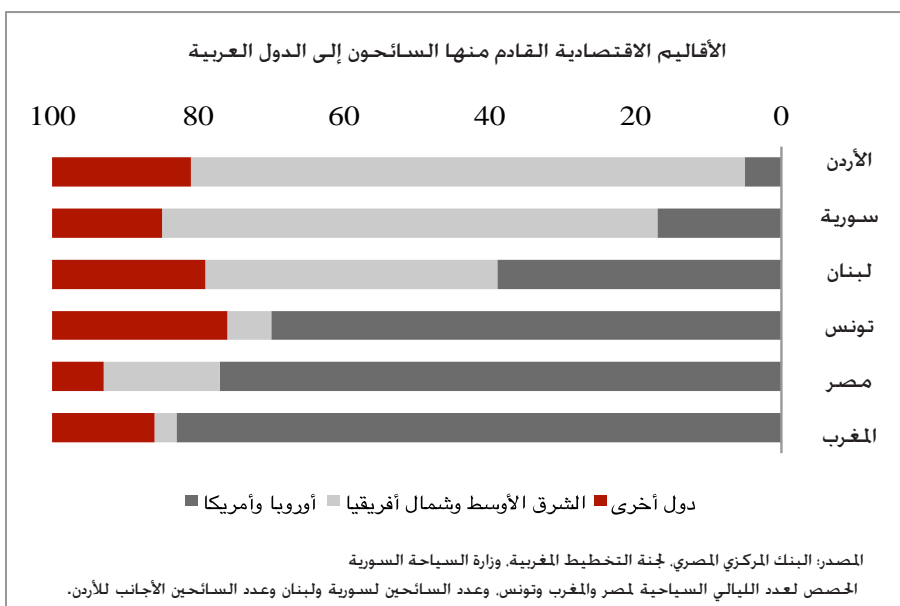
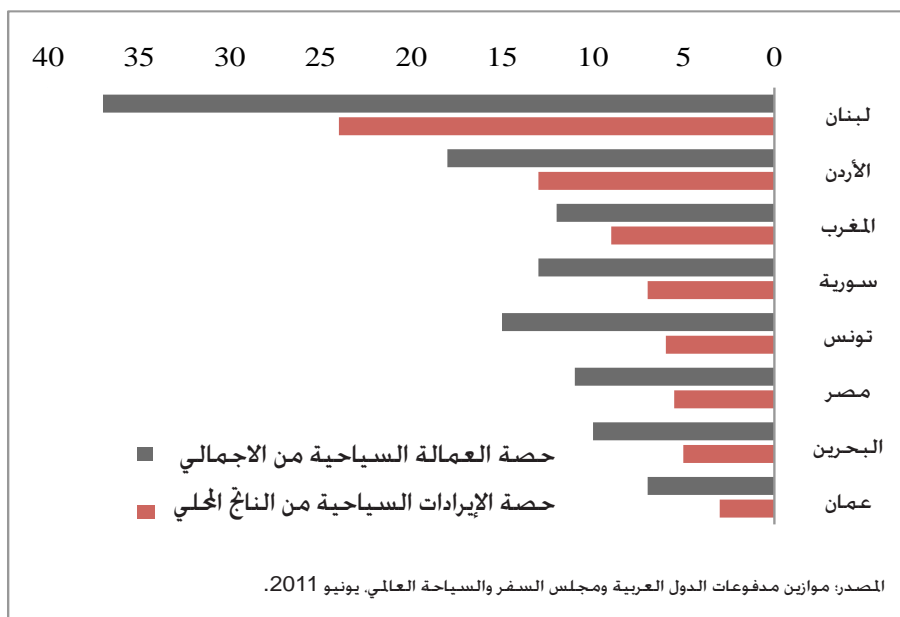
المصدر: www.weforum.org

كل من (نيجيريا، ساحل العاج، بوركينا فاسو، مالي، تيمور الشرقية، ليسوتو، موريتانيا، بوروندي، أنجولا وتشاد) في المراتب العشر الأخيرة على التوالي.

وضع الدول العربية في مؤشر تنافسية السفر والسياحة 2011

المؤشرات الفرعية				المؤشر الكلي					
الموارد البشرية، الثقافية والطبيعية		بيئة السياحة والسفر وبنيتها التحتية		الإطار التنظيمي					
الرصيد	الترتيب عالميا	الرصيد	الترتيب عالميا	الرصيد	الترتيب عالميا	الرصيد	الترتيب عالميا	الدولة	الترتيب
4.24	42	5.32	9	4.77	57	4.78	30	الإمارات	1
3.68	78	5.06	20	4.66	62	4.47	40	البحرين	2
3.64	90	4.68	34	5.02	43	4.45	42	قطر	3
3.94	59	4.05	54	5.17	31	4.39	47	تونس	4
3.69	76	4.18	47	4.67	61	4.18	61	سلطنة عمان	5
3.77	70	4.35	41	4.38	81	4.17	62	السعودية	6
3.73	74	3.61	72	5.08	37	4.14	64	الأردن	7
3.80	69	3.86	63	4.42	78	4.03	70	لبنان	8
3.77	71	3.59	74	4.53	70	3.96	75	مصر	9
3.74	73	3.50	77	4.55	69	3.93	78	المغرب	10
3.18	126	3.92	60	3.94	108	3.68	95	الكويت	11
3.39	113	2.91	109	4.17	101	3.49	105	سورية	12
3.35	116	2.89	110	3.87	112	3.37	113	الجزائر	13
3.18	125	2.92	107	3.64	122	3.25	124	ليبيا	14
2.95	133	2.44	136	3.16	136	2.85	136	موريتانيا	15

المصدر: www.weforum.org



تراجع مؤقت في السياحة العربية

نتيجة الأحداث السياسية الحالية:

على الرغم من أن التأثير الاقتصادي الناجم عن الاضطرابات الإقليمية لم تكتمل صورته بعد. إلا أن بوادره ظهرت على بعض دول الحراك الشعبي في صورة الانخفاض الملحوظ الذي شهده الربع الأول من العام 2011 في حركة السياحة الأجنبية والعربية البينية. ذلك القطاع الذي تعتمد عليه معظم دول المنطقة وعلى رأسها: تونس ومصر واليمن وسورية والأردن والمغرب. كما أنه ليس من الواضح. الفترة التي سيستغرقها القطاع ليعود إلى الانتعاش. كما أنه سرعان ما انتقلت التأثيرات السلبية للوضع الأمني والسياسي في ليبيا إلى باقي دول المنطقة وخاصة دول الجوار. مصر وتونس. حيث تأثرت سلباً تحولات العاملين التونسيين والمصريين في الاقتصاد الليبي وعودة أعداد كبيرة من هذه العمالة إلى أوطانها (شهدت مصر عودة نحو 100 ألف عامل حتى أبريل 2011) بما يضيف المزيد من التحديات الاقتصادية لكل من تونس ومصر. وتشير البيانات إلى تواصل ارتفاع الإيرادات السياحية في المغرب خلال شهري مارس وأبريل ولكن بحذر. ويتوقع استعادة القطاع نشاطه في كل من لبنان والأردن نتيجة قربهما لدول الخليج العربية وكلاهما من أكثر الاقتصادات العربية اعتماداً على السياحة البينية العربية كما يتضح من الشكل المقابل. كما تشير التجارب السابقة إلى أن السائحين غير العرب وفدوا إلى لبنان رغم اضطرابات مايو 2008. وفي المقابل تعتمد كل من المغرب وتونس ومصر

على العام بعد تراجع أعداد السائحين الوافدين إليه إلى النصف تقريباً نتيجة أحداث الأقصر 1997. وتشير معظم الدراسات الحديثة إلى أن الفترات الزمنية التي تستغرقها عملية استعادة القطاع السياحي لنشاطه وانتعاشه في أعقاب أحداث العنف والاضطرابات السياسية تتراوح ما بين 3-4 شهور أو 18-21 شهراً (فراي، ليوتشنجر ستوتز 2007). (نيوماير 2004).

بدرجة كبيرة على السياحة غير العربية. وفي هذا الشأن، ومن واقع الخبرات الدولية السابقة وقدرة المنطقة العربية من الممكن استعادة انتعاش الحركة السياحية الدولية الوافدة والعربية البينية بسرعة ملحوظة. فعلى سبيل المثال لا الحصر استعاد الاقتصاد المصري في السابق انتعاش السياحة الدولية الوافدة إليه خلال فترة زمنية قاربت

مؤشر جاهزية البنية الرقمية 2011/2010

3 مكونات تتمثل في:

1. بيئة تقنيات المعلومات والاتصالات. وتشمل: بيئة السوق، البيئة السياسية والإطار التنظيمي، وأخيراً، بيئة البنية التحتية.
2. مدى جاهزية الشرائح الرئيسية لتقنيات المعلومات والاتصالات. وتشمل: جاهزية الأفراد، جاهزية رجال الأعمال، وجاهزية الحكومة.
3. مدى استخدام الشرائح الرئيسية لتقنيات المعلومات والاتصالات. وتشمل: استخدام الأفراد، استخدام رجال الأعمال، واستخدام الحكومة.

وضع الدول العربية في المؤشر الرئيسي

حافظت الإمارات على تصدرها للمؤشر عربياً برصيد 4.8 لهذا العام والترتيب (24) عالمياً. تلتها قطر التي قفزت خمسة مراكز بتحسين رصيدها خلال العام إلى 4.79 نقطة. لتصل إلى الترتيب (25) عالمياً. ثم البحرين بـ 4.64 نقطة لتحتل المركز الثالث عربياً والترتيب (30) عالمياً. تلتها السعودية التي قفزت 5 مراكز إلى الترتيب (33) عالمياً بـ 4.44 نقطة. ثم تونس قفزت بأربعة مراكز إلى الترتيب (35) عالمياً بـ 4.35 نقطة. فسلطنة عمان في الترتيب (41) عالمياً بـ 4.25 نقطة. وحلت الأردن في الترتيب السابع عربياً و(50) عالمياً. ثم مصر والكويت على التوالي عربياً وعالمياً في المراكز (74) و (75) عالمياً. ثم المغرب (83) عالمياً. ثم لبنان التي تم إضافتها لأول مرة في التقرير لتحتل الترتيب (95) عالمياً. بينما تراجع ترتيب كل من الجزائر، سورية، ليبيا، وموريتانيا إلى المراكز (117)، (124)، (126) و(130) على التوالي. وبالمقارنة مع عام 2010/2009، يلاحظ تحسن الترتيب العالمي لـ 6 دول عربية (قطر، السعودية، تونس، سلطنة عمان، الكويت والمغرب).

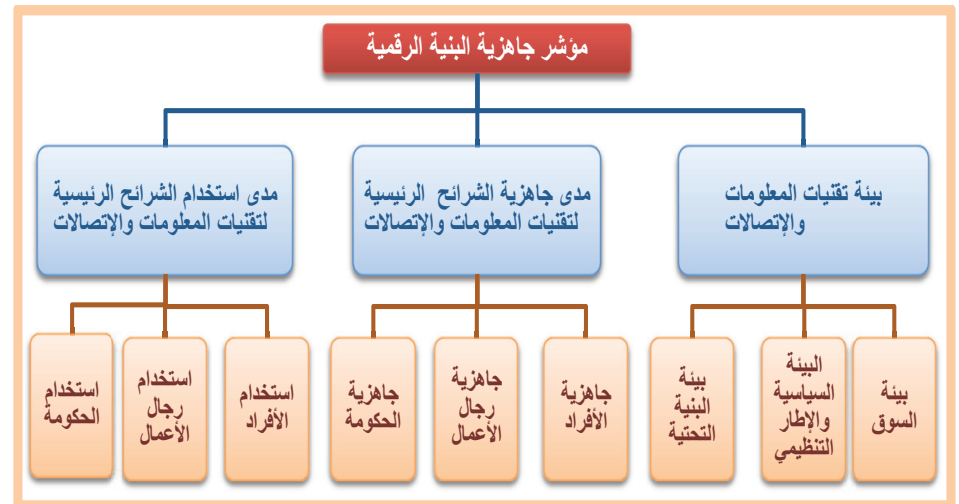
يحتفل هذا العام المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) بالذكرى العاشرة لصدور التقرير الدولي لتقنية المعلومات (The Global Information Technology Report)، الذي بدأ صدوره بالتعاون مع جامعة إنسياد (INSEAD) منذ عام 2001. حيث يقوم التقرير ومنذ 10 سنوات برصد مؤشرات تقدم مستوى تقنية المعلومات والاتصالات في مختلف دول العالم ("Information and Communication Technologies "ICT"). ورفع مستوى الوعي لأهمية تقنية المعلومات والاتصالات واستخدامها للمنافسة وتحسين البيئة الاجتماعية على المدى الطويل. ويسلط التقرير الضوء على أهمية تطبيق هذه التقنيات وتطويرها، كمحفز للنمو والازدهار الاقتصادي، وكذلك دور المجتمع (الأفراد والشركات والحكومات) في تحسين جاهزية البنية الرقمية وتقديم تقنية المعلومات والاتصالات.

مؤشراً أي بنسبة 45% بيانات كمية وباقي المؤشرات نوعية تعتمد على مسح آراء الخبراء في الدول التي شملها التقرير. وقد امتد الغطاء الجغرافي للمؤشر لعامي 2010/2009 - 2011/2010، ليشمل 5 دول جديدة: (أنغولا، والرأس الأخضر، ولبنان وإيران، وسوازيلند). بينما تم استبعاد جمهورية سورينام لعدم توافر بيانات كافية عنها، وإعادة إدراج مولدوفا ضمن الدول التي يشملها التقرير بعد استبعادها من تقرير العام السابق. ليشمل التقرير 138 دولة (منها 15 دولة عربية). مقارنة مع 133 دولة (منها 14 دولة عربية) ضمن تقرير 2010/2009.

ويتكون مؤشر NRI من ثلاثة مؤشرات فرعية، حيث يحتوي كل مؤشر فرعي على

كما يناقش التقرير الارتباط بين مستوى الجاهزية الرقمية ومستوى التنافسية العالمية. ويسعى لكشف المعوقات التي تمنع الأفراد، الشركات والحكومات من الحصول على الفائدة القصوى من هذه التقنيات. بعد أن بات من الواضح أن تأثيرها لم يعد مقتصرًا على الناحية الاقتصادية، بل تعدها ليشمل النواحي السياسية والاجتماعية للمجتمع.

وضمن التقرير الدولي لتقنية المعلومات، يصدر مؤشر جاهزية البنية الرقمية ("Network Readiness Index "NRI") ويقيس مدى جاهزية الدولة للمساهمة وللاستفادة من التطورات المستمرة في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات من خلال نحو 71 مؤشراً فرعياً منها 32



مؤشرات

الترتيب (41) عالميا. ويتضح من الجدول المعروض أن الدول العربية حققت متوسط أعلى وأفضل من باقي التكتلات الاقتصادية المذكورة، باستثناء متوسط العالم، حيث حقق متوسط الدول العربية أعلى درجة في المؤشر الرئيسي، وفي 7 من 9 مؤشرات فرعية، شملت: (بيئة السوق، البيئة السياسية والإطار التنظيمي، بيئة البنية التحتية، جاهزية الأفراد، جاهزية الحكومة، استخدام الأفراد، واستخدام الحكومة). وفي حين تساوى في المتوسط مع إقليم جنوب آسيا في مؤشر جاهزية الأفراد، وإقليم شرق آسيا والمحيط الهادئ في مؤشر جاهزية الحكومة، تفوق إقليم شرق آسيا والمحيط الهادئ على المنطقة العربية في مؤشر جاهزية رجال الأعمال، ومؤشر استخدام رجال الأعمال من حيث قيمة المتوسط.

وفي المقابل تراجع الترتيب العالمي لـ 8 دول عربية (الإمارات، البحرين، الأردن، مصر، الجزائر، سورية، ليبيا وموريتانيا). ويلاحظ والرصيد، حيث قفزت 9 مراكز لتبلغ

مؤشر جاهزية البنية الرقمية									
الترتيب عربيا	الدولة	2011 / 2010		2010 / 2009		التغير		في الرصيد	في الترتيب
		الرصيد	الترتيب عالميا	الرصيد	الترتيب عالميا	في الرصيد	في الترتيب		
1	الإمارات	4.80	24	4.85	23	(0.05)	↓	(1)	↓
2	قطر	4.79	25	4.53	30	0.26	↑	5	↑
3	البحرين	4.64	30	4.58	29	0.06	↑	(1)	↓
4	السعودية	4.44	33	4.30	38	0.14	↑	5	↑
5	تونس	4.35	35	4.22	39	0.13	↑	4	↑
6	سلطنة عمان	4.25	41	3.91	50	0.34	↑	9	↑
7	الأردن	4.00	50	4.09	44	(0.09)	↓	(6)	↓
8	مصر	3.76	74	3.67	70	0.09	↑	(4)	↓
9	الكويت	3.74	75	3.62	76	0.12	↑	1	↑
10	المغرب	3.57	83	3.43	88	0.14	↑	5	↑
11	لبنان	3.49	95	-	-	-	-	-	-
12	الجزائر	3.17	117	3.05	113	0.12	↑	(4)	↓
13	سورية	3.06	124	3.13	105	(0.07)	↓	(19)	↓
14	ليبيا	3.03	126	3.16	103	(0.13)	↓	(23)	↓
15	موريتانيا	2.98	130	3.19	102	(0.21)	↓	(28)	↓

المصدر: التقرير الدولي لتقنية المعلومات 2011/2010 وبحوث ضمان.

وضع الدول العربية في المؤشرات الفرعية

المؤشرات الفرعية									مؤشر جاهزية البنية الرقمية	التكتلات الاقتصادية
مدى استخدام الشرائح الرئيسية لتقنيات المعلومات والاتصالات			مدى جاهزية الشرائح الرئيسية لتقنيات المعلومات والاتصالات			بيئة تقنيات المعلومات والاتصالات				
استخدام الحكومة	استخدام رجال الأعمال	استخدام الأفراد	جاهزية الحكومة	جاهزية رجال الأعمال	جاهزية الأفراد	بيئة البنية التحتية	البيئة السياسية والإطار التنظيمي	بيئة السوق		
3.57	2.90	3.61	4.30	3.81	5.00	3.38	4.05	4.23	3.87	الدول العربية
3.50	3.30	3.10	4.30	3.90	4.80	3.00	3.90	4.10	3.80	شرق آسيا والمحيط الهادئ
3.20	2.80	3.50	3.70	3.60	4.90	3.40	3.60	3.80	3.60	أوروبا وآسيا الوسطى
3.20	2.90	2.40	4.00	3.80	5.00	2.70	3.50	4.10	3.50	جنوب آسيا
2.80	2.60	2.30	3.90	3.70	3.90	2.50	3.80	3.70	3.30	أفريقيا جنوب الصحراء
3.60	3.20	3.70	4.10	4.00	4.80	3.50	4.20	4.20	3.90	العالم

المصدر: التقرير الدولي لتقنية المعلومات 2011/2010 وبحوث ضمان.

مؤشرات

المؤشر الفرعي: بيئة تقنيات المعلومات والاتصالات

الترتيب عربيًا	الدولة	الترتيب عالميًا	الرصيد	بيئة السوق		البيئة السياسية والإطار التنظيمي		بيئة البنية التحتية	
				الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد
1	الإمارات	25	4.77	18	4.98	34	4.82	28	4.51
2	قطر	26	4.73	10	5.14	30	4.89	35	4.15
3	البحرين	30	4.59	9	5.15	38	4.73	41	3.90
4	السعودية	32	4.53	19	4.95	25	4.97	54	3.68
5	سلطنة عمان	43	4.17	31	4.73	45	4.50	71	3.28
6	تونس	45	4.15	52	4.29	42	4.58	57	3.59
7	الأردن	49	4.04	57	4.20	43	4.55	65	3.37
8	الكويت	52	3.99	44	4.40	78	3.83	49	3.75
9	مصر	71	3.79	65	4.13	66	4.03	75	3.20
10	المغرب	72	3.79	59	4.17	59	4.16	84	3.04
11	لبنان	81	3.62	45	4.37	126	3.12	66	3.37
12	سورية	121	3.09	129	3.31	130	3.06	95	2.90
13	موريتانيا	124	3.06	123	3.45	98	3.58	129	2.17
14	الجزائر	125	3.05	131	3.15	123	3.20	101	2.78
15	ليبيا	133	2.88	135	2.98	138	2.70	89	2.95

المصدر: التقرير الدولي لتقنية المعلومات 2011/2010 وبحوث ضمان.

المؤشر الفرعي: مدى جاهزية الشرائح الرئيسية لتقنيات المعلومات والاتصالات

الترتيب عربيًا	الدولة	الترتيب عالميًا	الرصيد	جاهزية الأفراد		جاهزية رجال الأعمال		جاهزية الحكومة	
				الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد
1	قطر	4	5.47	10	5.70	21	4.84	2	5.88
2	الإمارات	6	5.37	5	5.77	24	4.75	3	5.57
3	تونس	18	5.10	17	5.56	37	4.40	6	5.33
4	السعودية	24	4.91	34	5.26	38	4.39	12	5.09
5	البحرين	30	4.86	15	5.59	67	3.94	14	5.07
6	سلطنة عمان	34	4.81	40	5.19	52	4.16	13	5.08
7	الأردن	52	4.37	35	5.25	119	3.37	43	4.50
8	مصر	74	4.13	70	4.85	112	3.43	68	4.12
9	لبنان	85	4.03	32	5.29	44	4.32	138	2.48
10	الجزائر	86	4.03	72	4.83	82	3.81	116	3.44
11	الكويت	95	3.95	45	5.15	128	3.13	105	3.57
12	المغرب	106	3.83	125	3.85	96	3.60	73	4.05
13	سورية	117	3.74	81	4.73	133	3.10	120	3.39
14	ليبيا	130	3.52	105	4.34	138	2.68	107	3.55
15	موريتانيا	133	3.45	131	3.67	126	3.23	115	3.44

المصدر: التقرير الدولي لتقنية المعلومات 2011/2010 وبحوث ضمان.

المؤشر الفرعي: مدى استخدام الشرائح الرئيسية لتقنيات المعلومات والاتصالات

الترتيب عربيًا	الدولة	الترتيب عالميًا	الرصيد	استخدام الأفراد		استخدام رجال الأعمال		استخدام الحكومة	
				الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد
1	البحرين	27	4.45	29	4.90	58	3.15	8	5.31
2	الإمارات	30	4.27	21	5.22	39	3.50	40	4.08
3	قطر	34	4.16	28	4.91	42	3.47	37	4.11
4	السعودية	39	3.88	40	4.54	44	3.38	52	3.71
5	تونس	42	3.81	61	3.56	43	3.44	27	4.42
6	سلطنة عمان	43	3.76	48	4.20	56	3.16	45	3.91
7	الأردن	53	3.57	62	3.55	71	2.96	33	4.20
8	مصر	65	3.37	79	3.16	83	2.85	39	4.09
9	الكويت	72	3.27	57	3.71	94	2.75	69	3.35
10	المغرب	84	3.10	71	3.35	89	2.80	89	3.14
11	لبنان	100	2.82	88	3.01	91	2.79	125	2.65
12	ليبيا	105	2.70	103	2.68	117	2.54	102	2.89
13	الجزائر	129	2.42	102	2.74	138	2.11	130	2.42
14	موريتانيا	128	2.43	128	2.11	130	2.33	106	2.85
15	سورية	131	2.35	113	2.45	135	2.24	134	2.36

المصدر: التقرير الدولي لتقنية المعلومات 2011/2010 وبحوث ضمان.

للاستفسار عن محتويات التشرة أو طلب الحصول على نسخة يرجى مراجعة بحوث ودراسات (ضمان):

adel@dhaman.org	00965-24959558	أحمد الضبع	باحث اقتصادي	00965-24959562	aeldabh@dhaman.org	عادل عبد العظيم	رئيس البحوث والدراسات
sofyan@dhaman.org	00965-24959561	أمن غازي	سكرتير	00965-24959529	aymang@dhaman.org	سفيان إبراهيم	مساعد باحث

للمصدرين
عبر الحدود
من الدول العربية



للمستثمرين
عبر الحدود
في الدول العربية



خدماتنا الجديدة: - ضمان ائتمان التجارة الداخلية العربية ضد مخاطر عدم وفاء المشتريين
- ضمان استثمارات المغتربين العرب في أوطانهم الأصلية

مؤسسة إقليمية بعضوية 21 دولة عربية - تصنيف "AA" من ستاندرد آند بورز - عمليات تجاوزت الـ 6 مليارات دولار

DHAMAN Head Quarters: The Arab Organizations Headquarters Building
P.O. BOX 23568 Safat 13096, Kuwait City, State of Kuwait - Tel: +965 24959555/000 - Fax: +965 24959596 / 7
Email: operations@dhamaan.org

Regional Office: P.O. Box: 56578 Riyadh 11564, Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 1 4789270/80 - Fax: +966 1 4781195
Email: riyadhoffice@dhamaan.org

Web: www.dhamaan.org